

Distr.: General
23 March 2010
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه دراسة جدوى عن إنشاء مراكز معلومات تابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قدمها السيد باتريك روبنسون رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق).

وقد أعدت المحكمة هذه الدراسة بناء على توصية وردت في الفقرة الفرعية (ل) '٩' من الفقرة ٢٥٩ من تقرير الأمين العام الصادر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي يتناول الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258).

يرجى التفضل بإحالة هذه الدراسة إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون
الأمين العام



المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
رئيس المحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة
منذ عام ١٩٩١

أتشرف بأن أشير إلى تقريركم الصادر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي يتناول
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة
الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبيتي) تصريف
الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258) وإلى التوصية الواردة في الفقرة ٢٥٩ (ل)
منه، والتي أيدتها مجلس الأمن، وإلى التوصية '٩' "الداعية إلى النظر في جدوى إنشاء مراكز
للمعلومات في البلدان المتضررة لتوفير إمكانية الاطلاع على نسخ السجلات العامة أو على
أكثر أجزائها أهمية".

ومرفق بهذه الرسالة تقرير أعدته رئيسة الدوائر في المحكمة، السيدة كاترين مارشي -
أوهيل، كتدبير لتنفيذ التوصية '٩' (انظر الضميمة). وسأكون ممتنا لو أحلتم هذا التقرير إلى
رئيس مجلس الأمن لتعميمه على أعضاء المجلس.

وسأكون ممتنا أيضا لو وجهتم انتباه رئيس مجلس الأمن إلى حالة هذا التقرير
واستفسرتم عما إذا كان لدى المجلس أي اعتراض على قيام المحكمة بنشره. وأشير إلى أن
عددا من السفراء في لاهاي طلبوا من المحكمة إطلاعهم عليه.

(توقيع) باتريك روبنسون
الرئيس

ضميمة

دراسة جدوى عن إنشاء مراكز معلومات تابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في يوغوسلافيا السابقة

١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - اختصاصات البعثة وسير عملها
٦	ألف - اختصاصات البعثة
٦	باء - سير عمل البعثة
٩	ثانيا - الخدمات التي ستقدمها مراكز المعلومات، والجهات التي يحتمل أن تستخدمها
٩	ألف - تيسير الحصول على السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ..
١١	باء - نشاط قوي في مجال التوعية
١٣	ثالثا - الأثر المتوقع من مراكز المعلومات
١٣	ألف - دعم برامج التحقيق وعملية المصالحة
١٤	باء - دعم عمل العناصر الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني
١٤	جيم - دعم أعمال العناصر الفاعلة المحلية في النيابة العامة والقضاء
١٥	دال - الأثر على تغطية وسائط الإعلام لعمل المحكمة
	رابعا - الأماكن الممكنة والشركاء المحتملون وأدوار كل من الحكومات/المنظمات غير الحكومية/الأمم المتحدة - المحكمة
١٥	ألف - الأماكن/المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة و/أو تستضيف أحد مراكز المعلومات أو تصبح شريكا له
١٦	١ - البوسنة والهرسك
١٧	٢ - كرواتيا
١٨	٣ - صربيا

١٩	٤ - الجبل الأسود
١٩	٥ - كوسوفو
٢٠	٦ - مقدونيا
٢٠	باء - أدوار الحكومات/المنظمات غير الحكومية/الأمم المتحدة - المحكمة
٢١	جيم - مركز أو أكثر لكل دولة
٢٣	خامسا - الشروط والعقبات المحتملة
٢٣	ألف - متطلبات اللغة
٢٣	باء - الاستدامة
٢٤	جيم - عقبات أخرى
٢٤	سادسا - التوصيات
٢٨	المرفق الأول - موجز الآراء التي أعرب عنها كل محاور من المحاورين
٢٨	ألف - في البوسنة والهرسك
٢٨	١ - المسؤولون
٣١	٢ - ممثلو المنظمات غير الحكومية
٣٢	٣ - المكتبات والمحفوظات الوطنية
٣٣	٤ - الأوساط الأكاديمية
٣٤	٥ - رابطات الضحايا
٣٥	٦ - ممثلو المجتمع الدولي
٣٦	باء - في كرواتيا
٣٦	١ - المسؤولون
٣٩	٢ - الأوساط الأكاديمية
٣٩	٣ - ممثلو المنظمات غير الحكومية
٤١	٤ - ممثلو محفوظات الدولة الكرواتية

٤٢	٥ - رابطات الضحايا.
٤٣	٦ - ممثلو المجتمع الدولي.
٤٤	جيم - في صربيا.
٤٤	١ - المسؤولون.
٤٧	٢ - المكتبات والمحفوظات الوطنية.
٤٧	٣ - ممثلو المنظمات غير الحكومية.
٤٩	٤ - ممثلو المجتمع الدولي.
٥١	دال - في الجبل الأسود.
٥١	١ - المسؤولون.
٥٤	٢ - ممثلو محفوظات الدولة.
٥٤	٣ - ممثلو المجتمع الدولي.
٥٥	هاء - في كوسوفو.
٥٥	١ - المسؤولون.
٥٦	٢ - الأوساط الأكاديمية ومراكز حقوق الإنسان.
٥٧	٣ - ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية.
٥٧	٤ - ممثلو المحفوظات.
٥٨	٥ - ممثلو المجتمع الدولي.
٦٠	واو - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.
٦٠	١ - المسؤولون.
٦٢	٢ - ممثلو المحفوظات الوطنية.
٦٢	٣ - ممثلو المجتمع المدني.
٦٣	٤ - ممثلو المجتمع الدولي.
٦٥	المرفق باء - قائمة الأشخاص الذين تم الاجتماع بهم في المنطقة.

أولا - اختصاصات البعثة وسير عملها

ألف - اختصاصات البعثة

١ - أصدر القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مذكرة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عيني بموجبها لإعداد دراسة جدوى عن إنشاء مراكز معلومات في يوغوسلافيا السابقة بما يتفق مع الفقرة الفرعية '٩' من الفقرة ٢٥٩ (ل) من تقرير الأمين العام الصادر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي يتناول الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258).

٢ - وعُرض في الفقرة ٢٥٩ (ل) من التقرير الأنف الذكر عدد من التوصيات بشأن المسائل التي ينبغي للمحكمتين معالجتها من الآن وحتى إغلاقهما. وفي الفقرة الفرعية '٩' من الفقرة ٢٥٩ (ل) طُلب من المحكمتين "النظر في جدوى إنشاء مراكز للمعلومات في البلدان المتضررة لتوفير إمكانية الاطلاع على نسخ السجلات العامة أو على أكثر أجزائها أهمية". وطُلب منهما في الفقرة (م) إبلاغ مجلس الأمن بما تحرزانه من تقدم في تنفيذ المهام المذكورة أعلاه وذلك في التقارير الدورية التي تقدمها بشأن استراتيجية كل منهما في إنجاز ولايتها.

باء - سير عمل البعثة

٣ - في سياق تنفيذ البعثة، ساعدني الإخطار الذي أرسله الرئيس روبنسون إلى سفارات الدول التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة المعتمدة في لاهاي، لإطلاعها على الغرض من البعثة وعلى قائمة المسؤولين الذين سأتصل بهم. وقبل أن أتوجه إلى المنطقة، اجتمعت بسفراء البوسنة والهرسك^(١) وصربيا^(٢) وكرواتيا^(٣) وعمثل عن سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

(١) اجتماع مع سعادة السفارة ميراندا سيدران كاميساليتش في سفارة البوسنة والهرسك في لاهاي، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بمساعدة السيدة نيرما بيلاتيتش.

(٢) اجتماع مع سعادة السفير تيدومير رادويكوفيتش في سفارة جمهورية صربيا في لاهاي، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بمساعدة السيد ماتياس هيلمان، موظف معني بشؤون إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مكتب رئيس المحكمة.

(٣) اجتماع مع سعادة السفير يوسب بارو في سفارة جمهورية كرواتيا في لاهاي، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بمساعدة السيد ماتياس هيلمان.

السابقة^(٤). واضطلعت بمهمتي في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبالتحديد، عقدت اجتماعات في سرايفو (٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر) وبانيا لوكا (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر) وزغرب (٢٣ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر) وبلغراد (٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر) وبودغوريتشا (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر) وبريشينا (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر) وسكوبيي (٢ تشرين الثاني/نوفمبر). وقد ساعدني في مهمتي السيد ماتياس هيلمان والسيدة نيرما يلاتيتش، وموظفون من المكاتب الميدانية الموجودة في سرايفو^(٥) وزغرب^(٦) وبلغراد^(٧) وبريشينا^(٨). وتولى هؤلاء الموظفون ترتيب الاجتماعات التي عقدتها مع مسؤولين في الدولة والحكومة، وأعضاء هيئات الادعاء والقضاء، ومثلي المجتمع المدني، ومجموعات الضحايا، وأفراد من الأوساط الجامعية، وموظفي المحفوظات، وممثلين عن المجتمع الدولي. كما تلقيت مساعدة مادية من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية الذي قدم أحد موظفيه لتدوين مداولات الاجتماعات الأولى التي عقدتها في سرايفو^(٩)، إلى أن انضم إلى فريقي موظف من لاهاي قدمه قلم المحكمة. وكانت للمساعدة التي قدمها هذا الموظف أهمية قصوى لنجاح هذه البعثة^(١٠). وبالرغم من محاولتي إعداد أشمل دراسة ممكنة، إلا أنه لم يتح لي بسبب ضيق الوقت ومسؤولياتي كرئيس لدوائر المحكمتين من الاجتماع بجميع الأفراد الذين اعتبرهم من تحادّث معهم أنهم جهات اتصال ذات فائدة لإعداد الدراسة.

٤ - وأوضحت لمن تحادّث معهم أن هذه الدراسة لا تركز على محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعلى موقعها المحتمل، إذ إن هذا أمر ينظر فيه حاليا مجلس الأمن

(٤) اجتماع مع السيد دارغانشو أبوستولوفسكي، القائم بأعمال سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في لاهاي، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بمساعدة السيدة نيرما يلاتيتش.

(٥) السيد هوارد تاكر، رئيس البعثة؛ والسيدة إرنيسا بييجي؛ مساعدة لشؤون الإعلام؛ والسيد داركو برتولا، مترجم شفوي.

(٦) السيد طوماس أوسوريو، رئيس البعثة؛ والسيدة كلارا دوكانوفيتش، مساعدة لشؤون الإعلام.

(٧) السيد ديان ميهوف، رئيس البعثة؛ والسيد غوران جورجييف، مساعد لشؤون الإعلام، الذي قام بتأمين وتنظيم الاجتماعات في صربيا والجبل الأسود (حيث ليس للمحكمة بعثة ميدانية).

(٨) السيد بليريم حليمي، مساعد للشؤون الإعلامية والإدارية، بريشتينا، الذي نظم الاجتماعات في كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (حيث ليس للمحكمة بعثة ميدانية) وحضرها معي.

(٩) قدم لي معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية مساعدته عبر توفير خدمات السيدة عزرا سيهيك لتدوين مداولات الاجتماعات التي عقدتها في سرايفو يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكانت مساعدتها مجدية للغاية.

(١٠) السيدة كورنيليا كيرنباور، مساعدة الشؤون الإدارية، قلم المحكمة، قسم شؤون الضحايا والشهود.

التابع للأمم المتحدة^(١١)، بل على مدى جدوى إنشاء مراكز معلومات في البلدان المتضررة لتوفير إمكانية الاطلاع على نسخ سجلاتها العامة أو على أكثر أجزائها أهمية. وبغية تقييم مدى جدوى إنشاء هذه المراكز ومعرفة درجة اهتمام المحكمة في تيسير إنشائها - في المنطقة وفي بلدان معينة على السواء - اقترحت على الشخصيات التي اجتمعت بها التركيز على المسائل التالية:

- (أ) الخدمات التي يمكن أن تقدمها مراكز المعلومات هذه إلى من يحتمل أن يستخدمها؛
- (ب) الأثر المتوقع أن تحدثه مراكز المعلومات؛
- (ج) المواقع المحتمل اختيارها و/أو المؤسسات القادرة على توفير هذه المواقع داخل المنطقة؛
- (د) دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية والفروع المحلية للمنظمات الدولية؛
- (هـ) احتمال إقامة شراكات مع مراكز المعلومات المذكورة؛
- (ز) إقامة مركز معلومات واحد أو أكثر في كل دولة والتنسيق بين مراكز المعلومات في جميع المناطق.

٥ - وبشكل عام، قوبلت فكرة إنشاء مراكز معلومات في مختلف المواقع التي زرتها برد فعل إيجابي. فمعظم من تحاورت معهم من المسؤولين في كل من البلدان أعربوا عن رغبتهم في تلقي اقتراح ملموس عن تكوين هذه المراكز وعن وضعها القانوني والآلية التي ستشرف عليها، قبل التعهد بتأييد إنشائها. واستفسر العديد من تحادثت معهم عن سبب عدم نظر المحكمة في هذه المسألة من قبل، في حين أن أحد أعضاء المجتمع الدولي في صربيا ارتأى أن من المفضل إنشاء مراكز المعلومات بعد أن تكون المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أنجزت أعمالها. وكان ممثلاً مجموعات الضحايا في بانيا لوكا الشخصين الوحيدين اللذين عارضوا بشدة إنشاء مراكز للمعلومات في البوسنة والهرسك. ويرجح سبب معارضتهما اعتقادهما إلى أن المحكمة "معادية للصرب" وبأنه لا يمكن توقع أن تأتي مراكز المعلومات هذه بأي شيء إيجابي بسبب تحيز المحكمة هذا. وفي كوسوفو، أعرب مدير إحدى المنظمات غير الحكومية عن هذا النوع من المعارضة، إذ شكك أيضاً في استقلالية المحكمة ومصداقيتها. ومنذ عودتي من المنطقة، اجتمعت بسفير سلوفينيا في لاهاي الذي أعرب عن اهتمام بلده

(١١) كان هذا الأمر بالغ الأهمية لأن أعضاء اللجنة الاستشارية لحفوظات محكمتي الأمم المتحدة ليوغوسلافيا السابقة ورواندا تشاوروا مع عدد من هؤلاء المحاورين. انظر التقرير النهائي، ص ٧٠-٧٩.

بمشروع إنشاء مراكز معلومات في المنطقة. وشدد على أن سلوفينيا مستعدة للمساعدة على طي صفحة الماضي وتحقيق المصالحة في المنطقة، وهذا هو ما دفع بسلوفينيا إلى الإعراب سابقا عن اهتمامها بأن تودع فيها محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعن استعدادها لاستضافة مركز معلومات فيها^(١٢).

٦ - وتنقسم بقية التقرير إلى قسمين رئيسيين. يتضمن القسم الأول النتائج المستمدة من آراء من تحاورت معهم بشأن كل من المسائل السبع الآتية الذكر. ويعرض القسم الثاني التوصيات. وأخيرا، يرد في مرفق هذا التقرير موجز لجميع الآراء التي أعرب عنها كل من تحدثت معهم. واختيرت طريقة تنظيم التقرير هذه، التي لا تخلو من بعض التكرار، لإيلاء الاعتبار التام لآراء كل من هؤلاء الأفراد.

ثانيا - الخدمات التي ستقدمها مراكز المعلومات، والجهات التي يحتمل أن تستخدمها

٧ - أسفرت المناقشات التي أجريتها مع مختلف الشخصيات التي تحاورت معها، عن تحديد نتيجتين بارزتين ستتحققان من إنشاء مراكز المعلومات، هما: (أ) تيسير الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة و (ب) تنفيذ أنشطة توعية لإطلاع العموم على تركة المحكمة، تشمل إعداد المواد اللازمة لجملة أمور، من بينها التثقيف وتنظيم الفعاليات وإجراء المناقشات.

ألف - تيسير الحصول على السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٨ - يرى من تحاورت معهم أن مراكز المعلومات ينبغي، على الأقل، أن تكون مستودعات لمجموعة كاملة من الصيغ الإلكترونية للسجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالرغم من أن توافر قاعدة البيانات لسجلات المحكمة على

(١٢) أشار السفير مارك إلى أن سلوفينيا قادرة على اتباع نهج "مجرد من كل انفعال" لإطلاع سكان سلوفينيا والمنطقة على المعلومات المتعلقة بجميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة، وأعرب عن اعتقاده بأن الخبراء السلوفينيين في تاريخ يوغوسلافيا المعاصر يمكن أن يؤدوا دورا هاما في هذا المشروع. وأعرب عن اهتمامه بنشر هذا التقرير في أقرب وقت ممكن وحتما قبل انعقاد المؤتمر المعني بتقييم إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي سيعقد يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير، بحيث يتسنى لسلوفينيا المساهمة بشكل ملموس في المشروع أثناء المؤتمر.

الإنترنت^(١٣) - وهي متاحة للجمهور عبر الموقع الشبكي الجديد - يحظى بالاعتراف والتقدير من المسؤولين والباحثين والمؤرخين والطلاب والممارسين، فإن عددا من المحاورين أكد وجود نقص في محاضر الجلسات في قاعدة البيانات القضائية حيث لا تتوافر باللغات المحلية (البوسنية والكرواتية والصربية والألبانية والمقدونية). وردا على ذلك، أخبرهم بمشروع المحكمة الحالي المنفذ بشراكة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والهادف إلى إصدار صيغ باللغات البوسنية والكرواتية والصربية لنحو ٢٠ في المائة من محاضر الجلسات، مع إعطاء الأولوية للمحاضر ذات الصلة بالإجراءات المحلية في المنطقة. وشددت على أن المحاضر العامة باللغات البوسنية والكرواتية والصربية ستوضع أيضا، حال توافرها، على قاعدة البيانات القضائية. كما أخبرهم بالمشروع الجاري المتعلق برقمنة تسجيلات الفيديو التابعة للمحكمة، المقرر إكماله بنهاية عام ٢٠١٠. وطلب أعضاء الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك معلومات عما وصلت إليه المحكمة في مشروعها المتعلق بترجمة أداة البحث في اجتهادات دائرة الاستئناف فيها إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية. وهذه الأداة متاحة في الوقت الراهن على الموقع الشبكي للمحكمة باللغة الإنكليزية. ولاحظت أن جميع ممثلي كليات الحقوق ومراكز البحث الذين التقيت بهم ليسوا على ما يبدو على علم بهذه الأداة. وأشار من تحدث معهم إلى أن قاعدة البيانات القضائية وأدوات البحث الأخرى المتوفرة على الموقع الشبكي ليست متاحة بسهولة لعامة الناس، ذلك أن دراية الكثيرين من هؤلاء بالحاسوب ومهاراتهم القانونية معدومة أو محدودة. ومن ثم فإن المحاورين سيرحبون بزيادة عدد المنافذ الرقمية الموصولة بمحفوظات المحكمة وقواعد بياناتها المركزية (بربط سريع بالإنترنت وواجهة تفاعل مع المستعملين مصممة خصيصا للغرض) في المؤسسات القائمة في المنطقة، مع أنهم لا يعتقدون بأن ذلك سيكون كافيا لجعل تلك المواد في متناول الجمهور. وبغية تيسير وصول الجمهور إلى السجلات العامة للمحكمة، اقترح إيداع المواد في أماكن تضم قدرا مناسباً من الموظفين. ويُتوقع أن يكون الموظفون إما من المنطقة أو على الأقل، أن يتكلموا، اللغة المحلية بطلاقة وأن تكون لديهم معرفة جيدة بعمل المحكمة وبالمواد. وسيتمتعون أيضا أن يتمتعوا بالمهارات المناسبة التي تسمح لهم بنقل معارفهم إلى الجمهور. ويشمل ذلك القدرة على التواصل مع طائفة واسعة من

(١٣) تهدف قاعدة البيانات هذه إلى ضمان الوصول إلى جميع السجلات العامة للمحكمة منذ أول ملف وضع في المحكمة في عام ١٩٩٤ إلى يومنا هذا. وتضم المجموعة الحالية أكثر من ١٥٠.٠٠٠ وثيقة عامة وتستكمل يوميا. ورغم بذل قصارى الجهد لكفالة اكتمال قاعدة البيانات، ما زالت بعض أنواع الوثائق لم تدرج فيها بعد. ويتعلق الأمر خصوصا بمحاضر جلسات العديد من القضايا، لا تزال قيد الإصدار، فضلا عن مستندات تتعلق بقضايا جارية.

الأشخاص ذوي مهارات ومعارف مختلفة بشأن عمل المحكمة، والاستجابة لمجموعة متنوعة من طلبات الحصول على المعلومات.

٩ - وأولى عدد من المحاورين أهمية كبيرة للحصول على نسخ "مصدقة" من "المجموعة الكاملة" لجميع المواد العامة في مراكز المعلومات. ولئن تباينت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي وضع محفوظات المحكمة، في مرحلة ما، في مكان يقع في المنطقة، فقد تم الإعراب بوجه عام عن تأييد تلقي أماكن مختلفة في المنطقة نسخا من السجلات العامة للمحكمة. وبديهي أن معظم من تحاورت معهم يولي أهمية رمزية لوجود مكان واحد على الأقل في كل دولة من دول المنطقة تودع فيه نسخ السجلات العامة للمحكمة وتتاح فرص الوصول إليها. وتختلف الآراء بشأن وجوب أو عدم وجوب إتاحة هذه المواد في شكل مطبوع أو ما إذا كانت النسخ الإلكترونية من المواد تكفي. وشدد عدد من المحاورين على أهمية الحصول على نسخ مطبوعة من السجلات العامة، مؤكدين على أنه لا ينبغي المغالاة في تقدير قدرة عامة الناس على استعمال الحواسيب وأدوات كقاعدة البيانات القضائية. ورأى آخرون أنه سيكون من المفيد بوجه خاص تحديد موقع واحد على الأقل في المنطقة تتوفر فيه منافذ رقمية موصولة بملفوظات المحكمة وقواعد بياناتها المركزية، ويوجد فيه موظفون مدربون تدريباً جيداً لمساعدة الراغبين في الحصول على المعلومات. (انظر القسم الوارد أدناه بشأن مدى استصواب إنشاء مركز واحد أو أكثر في كل بلد وإمكانية الشراكة بين مراكز المعلومات والمؤسسات القائمة الأخرى).

باء - نشاط قوي في مجال التوعية

١٠ - أعرب عن التطلع إلى إعطاء دور قوي في مجال التوعية لمراكز المعلومات. ورغم إدراك عدد من المحاورين لحساسية المسألة، فقد كان من رأيهم أن تعمل تلك المراكز بنشاط على تنظيم العروض والمناقشات بشأن عمل المحكمة، والقضايا التي بنت فيها، والنتائج التي خلصت إليها فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة والمسؤولية عنها. وأشار محاورون من منظمات غير حكومية وممثلي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وصربيا إلى مناسبات التوعية التي تنظمها المحكمة بعنوان "رأب الصدع" فضلا عن الحلقات الدراسية المعنونة "دون أي شك معقول" التي نظمها مركز القانون الإنساني (بلغراد). بمساعدة المحكمة. ورأوا أن تلك المناسبات تتيح سبيلا لإطلاع الجمهور على إرث المحكمة، وأشار إلى أنه ينبغي لمراكز المعلومات أن تتعلم من تلك المناسبات. كما حُددت الحاجة إلى استحداث مواد يمكن أن يستخدمها كل من الموظفين والمنظمات غير الحكومية وطلاب القانون لأغراض تثقيفية، كدور يمكن أن تضطلع به مراكز المعلومات. وأشار أحد المحاورين إلى أن المعلومات المتوفرة

في المركز ينبغي ألا تظل داخله، بل أن تتاح للمؤسسات الأخرى من قبيل كليات القانون ووسائل الإعلام^(١٤). واقترح محاورون آخرون أن يكون مقر مراكز المعلومات في كليات القانون بغية تحقيق الاستخدام الأمثل للسجلات العامة للمحكمة^(١٥). وشدد رئيس المركز التذكاري الكرواتي لتوثيق حرب الدفاع عن الوطن على أن كرواتيا تولي أهمية كبيرة لمتابعة عمل المحكمة وتنظيم مناسبات تتعلق به^(١٦). ولو أصبحت مراكز المعلومات أكثر من مجرد مستودع للسجلات العامة للمحكمة، فإنها ستكون شريكا مفيدا للباحثين والمؤرخين والطلاب والضحايا والشهود وعائلات الأشخاص المفقودين. وأشار إلى أن الجمهور سيستفيد أيضا لأن مصدره الرئيسي للمعلومات عن عمل المحكمة يتمثل حاليا في وسائل الإعلام، وهي مصدر اعتبره العديد من المحاورين غير دقيق وغير محدد بشكل كاف في كثير من الأحيان. وأوصى عدد من المحاورين بأن تعمل مراكز المعلومات في إطار شراكة مع المؤسسات القائمة، كمراكز البحث والمكتبات الوطنية وجامعات القانون ووسائل الإعلام، على تنظيم المناسبات والعروض والموائد المستديرة. وسيتطلب ذلك توفير موظفين مدربين على السبل الكفيلة بتبادل المعلومات بأفضل وجه ممكن، ولديهم معرفة كافية بعمل المحكمة لتمكينهم من مساعدة مجموعة واسعة من الأشخاص الذين يسعون إلى مختلف فرص الحصول على المعلومات. واقترح أحد المحاورين الاستعانة بوسائل الإعلام مثل التلفزيون والإذاعة، في حال إنشاء مراكز المعلومات، من أجل الترويج لعمل المراكز وإيصال المعلومات التي تولدها المراكز إلى الجمهور الأوسع (مثل برنامج الإذاعة والتلفزة الكرواتية الذي يناقش فيه المحاربون الكرواتيون القدامى مشاكلهم وقضاياهم)^(١٧).

١١ - وأرى أنه قد يكون من المناسب استحداث منافذ متعددة للوصول إلى سجلات المحكمة في المؤسسات القائمة، مثل المكتبات وكليات القانون ومراكز حقوق الإنسان أو مراكز البحث ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا ما حصلت هذه المؤسسات على المساعدة/التدريب بشأن سبل الاستفادة التامة من المعلومات التي يتضمنها الموقع الشبكي ولا سيما قواعد بياناته، فإنها ستبلي على نحو فعال الاحتياجات التي حددها محاوريني. وستتيح زيادة عدد المنافذ للجمهور الأوسع فرص الوصول إلى السجلات العامة للمحكمة بالصيغة الإلكترونية. ويمكن تحديد إحدى المؤسسات باعتبارها "مركز

(١٤) السيد بورو كوتيتش، مدير مركز الإعلام في ساراييفو.

(١٥) البروفيسور جوزيفوفيتش، كلية القانون في زغرب، الذي انتخب مؤخرا رئيسا لكرواتيا.

(١٦) السيد أنتي نازور، رئيس المركز التذكاري الكرواتي لتوثيق حرب الدفاع عن الوطن.

(١٧) السيد مراد طاهروفيتش، رئيس اتحاد المحتجزين السابقين في المعسكرات في البوسنة والهرسك.

المعلومات“ الرسمي لتكون جهة وصل فيما يتعلق بأنشطة التوعية واستحداث مواد تثقيفية ولتقدم المساعدة إلى المؤسسات الشريكة. وينبغي الإعراب خصوصا عن التقدير لمشروع أطلقه رئيس بلدية سارايفو. ويسعى رئيس البلدية حاليا إلى الحصول على مجموعة كاملة من نسخ السجلات العامة للمحكمة لوضعها في مركز مدينة سارايفو وإتاحتها لعامة الناس. وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يشير إلى أن رئيس البلدية يعتزم تطوير القدرات في مجالي التوعية والتثقيف، فمن الممكن الجمع بين هذه المبادرة وإنشاء مركز للمعلومات يركز على الخدمات التي تتجاوز مجرد الحصول على المواد. وشدد بعض موظفي المحفوظات وممثلي الأوساط الجامعية في البوسنة والهرسك، علما منهم بمبادرة رئيس البلدية، على الحاجة إلى حماية هذا المشروع من التأثيرات السياسية خشية أن يصبح موضوعا دعائيا.

ثالثا - الأثر المتوقع من مراكز المعلومات

١٢ - إضافة إلى المزية البديهية المتمثلة في جعل المعلومات الواردة في السجلات العامة للمحكمة متاحة بقدر أكبر للسكان المتضررين من جرائم الحرب، ومن ثم الترويج على نحو أفضل لإرث المحكمة، يرى محاوربي أيضا أن إنشاء مراكز المعلومات يتيح إمكانيات كبيرة من منظور تثقيفي. ومن ثم، فإن مراكز المعلومات، إذا اضطلعت أيضا بأنشطة التوعية، يمكن أن تؤثر إيجابا في تحقيق المصالحة في المنطقة، كما يمكنها أن تيسر الوصول إلى فهم أكبر لأهمية عمل المحاكم المحلية في محاكمة جرائم الحرب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقيم مراكز المعلومات شراكات مع وسائط الإعلام المحلية، مما قد يؤثر إيجابا في طريقة تغطية تلك الوسائط لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويزيد من دقة تقارير وسائط الإعلام المحلية.

ألف - دعم برامج التثقيف وعملية المصالحة

١٣ - هناك حاجة حقيقية إلى تثقيف الجمهور بجرائم الحرب في المنطقة، ومن الواضح أن مراكز المعلومات يمكنها أن تؤدي دورا كبيرا في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فلئن كان عدد من المؤسسات - كالمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث، التي تشارك فعلا في مشاريع تثقيفية - يرى في مراكز المعلومات في المنطقة شريكا ممكنا في تلك الجهود^(١٨)، ثمة مؤسسات أخرى يبدو أنها تخشى المنافسة وتتوقع مواجهة صعوبات في حشد الأموال اللازمة لمشاريعها

(١٨) في البوسنة والهرسك، السيد توكاشا، مركز البحث والتوثيق. وفي صربيا، دوسان بوغدانوفيتش، لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان، والسيدة سونيا بيسيركو، لجنة هلسنكي المعنية بحقوق الإنسان، والسيدة مايا ستويانوفيتش، مديرة مبادرة الشباب لحقوق الإنسان.

الخاصة بها، في حال اضطلاع مراكز المعلومات أيضا بدور تثقيفي^(١٩). وفي أدنى تقدير، لو تقرر أن تضطلع مراكز المعلومات بدور تثقيفي، فإنه ينبغي تحديد ذلك الدور بوضوح، وسيكون من الضروري كفالة أن تكون مكملة للمجتمع المدني بدلا من منافسته من أجل تفادي إضعاف الجهود الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم مراكز المعلومات المساعدة في تحديد/استحداث المواد ذات الصلة لتحقيق الأغراض التثقيفية ويمكنها أن تسمح للشركاء المحليين العاملين في برامج تثقيفية باستعمال المواد المولدة.

١٤ - وأخيرا، فإن عددا من المحاورين يتوقع أن يؤدي وجود مراكز المعلومات في المنطقة وعملها إلى مساعدة الناس على مواجهة ماضيهم ومقاومة الحملات الدعائية بشدة أكبر. وستقدم تلك المراكز معلومات دقيقة وغير متحيزة بشأن الأحداث، مما يؤمل أن يساعد الناس على المشاركة بشكل تدريجي في مناقشات مفتوحة بشأن الماضي، يتسنى لهم من خلالها تسوية خلافاتهم.

باء - دعم عمل العناصر الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني

١٥ - يعتمد معظم المحاورين من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تتناول مسائل الأشخاص المفقودين، وفي حالات استثنائية قليلة، من رابطات الضحايا، اعتمادا شديدا على السجلات العامة للمحكمة وسيستفيدون من إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة. ويعتبر الوصول إلى قواعد بيانات المحكمة على الإنترنت أمرا مختلفا كثيرا عن إمكانية العمل في إطار شراكة مع مركز للمعلومات يوجد في إقليمهم ويديره موظفون مطلعون على عمل المحكمة، وقادرون على التواصل باللغات المحلية، ومدربون تدريباً جيدا في مجال نقل الخبرات.

جيم - دعم أعمال العناصر الفاعلة المحلية في النيابة العامة والقضاء

١٦ - على الرغم من أن لدى المدعين العامين والقضاة المحليين قنواتهم الخاصة للاطلاع على السجلات العامة للمحكمة، بل ويمكنهم طلب تعديل التدابير الوقائية لأغراض ما يجرونه من إجراءات محلية، فإن من التقيته منهم خلال زيارتي للمنطقة بصورة عامة^(٢٠) يعتبرون أن إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة سيساعدهم في عملهم: فتلك المراكز ستحقق فهما أفضل لدى وسائط الإعلام والجمهور لأهمية الدور الذي تضطلع به السلطة القضائية المحلية في

(١٩) في صربيا، السيدة ناتاشا كانديتش، مركز القانون الإنساني.

(٢٠) انظر وجهات النظر المختلفة التي أعرب عنها عدة محاورين (وليس كلهم) من القضاء والنيابة العامة في صربيا والجبل الأسود على وجه الخصوص.

مكافحة الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب، كما ستكون استمرارية ما تنجزه المحكمة من عمل.

دال - الأثر على تغطية وسائط الإعلام لعمل المحكمة

١٧ - يرى عدد من المحاورين أن التغطية الحالية لعمل المحكمة من قبل وسائط الإعلام المحلية غير كافية. وتراوحت الشكاوى المعرب عنها من وجود تصور بميل وسائط الإعلام إلى عدم استخدام المواد والمعلومات المتاحة لديها، إلى السعي المتعمد لتحقيق أهداف سياسية ودعائية من خلال التغطية الانتقائية لعمل المحكمة. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى وسائط الإعلام المحلية على أنها تتمتع بتأثير قوي على الرأي العام وأنها تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات لنسبة كبيرة من الجمهور. ومن ثم أُشير إلى أن مراكز المعلومات يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي إذا أقامت علاقة إيجابية مع وسائط الإعلام المحلية. واعتُبر أن بدء محاكمة كرادزيتش وما ستيه من اهتمام عام يعد فرصة لأن تنقح المحكمة استراتيجيتها إزاء وسائط الإعلام المحلية. وتوقع المحاورون أن مراكز المعلومات يمكن أن تضطلع بدور إيجابي في هذا الصدد. وأخيراً، في حين اعتبر بعض المحاورين أن اهتمام الجمهور بزيارة مراكز المعلومات والاطلاع مباشرة على ما تضمه من مواد سيستغرق وقتاً، فإن وسائط الإعلام يمكن أن تساعد في تغطية المناسبات التي تُنظم في مقار تلك المراكز.

رابعا - الأماكن الممكنة والشركاء المحتملون وأدوار كل من الحكومات/المنظمات غير الحكومية/الأمم المتحدة - المحكمة

ألف - الأماكن/المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة و/أو تستضيف أحد مراكز المعلومات أو تصبح شريكا له

١٨ - أعربت المؤسسات المذكورة أدناه عن اهتمامها بأن تضطلع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة، وأن توفر للجمهور إمكانية الاطلاع عليها، و/أو أن تستضيف مركزاً للمعلومات. وكما لاحظت أولية، يجب التأكيد على أن مسؤولي الدول أو الحكومات الذين التقيتهم، ورغم إعرابهم عن الاهتمام بالمشروع، لم يكونوا بعد في كثير من الأحيان في وضع يمكنهم على الالتزام بدعمه، واقترحوا إما أن يردوا على المحكمة لاحقاً بموقف يتسم بطابع رسمي أكثر، أو توقعوا أن تقدم المحكمة أو الأمم المتحدة عرضاً رسمياً لينظروا فيه. ولذلك، فإن قلة منهم قامت بالفعل بتحديد المؤسسات التي تعتبر المكان الأمثل لاستضافة مراكز المعلومات. ومع ذلك فقد أشاروا في كثير من الأحيان إلى أن دور المحفوظات الوطنية ستكون هي المؤسسات المناسبة لإيواء الصور المصدقة من السجلات العامة للمحكمة.

١ - البوسنة والهرسك

١٩ - أعرب عمدة بلدية سرايفو عن اهتمامه باستخدام المكتبة القديمة لمدينة سرايفو للاضطلاع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة، التي ستتاح للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، فإن دار محفوظات البوسنة والهرسك^(٢١)، التي يعترف بها الكيانان، وكذلك المتحف التاريخي للبوسنة والهرسك، رغم عدم تقرير وضعه كمؤسسة تابعة للدولة رسمياً، اعتبرهما عدة محاورين مؤسستين مناسبتين لوضع السجلات العامة للمحكمة في البوسنة والهرسك. وأشار مدير المكتبة الوطنية والجامعية، الموجودة في سرايفو، إلى أنه ليس لديها أماكن كافية لاستضافة مركز للمعلومات، حيث يحتاج مبنى البلدية إلى تجديد. كما تطوعت المكتبة الوطنية لجمهورية صربسكا، الموجودة في بانيا لوكا عاصمة جمهورية صربسكا، لتكون من بين المؤسسات الوديعية لمجموعة كاملة من السجلات العامة للمحكمة، ولو في شكل إلكتروني. فهي تستطيع توفير المجموعة الكاملة من الخدمات المذكورة أعلاه، ولا الترويج لعمل المحكمة، ولكن بإمكانها أن توفر للجمهور إمكانية الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة، وستكون على استعداد لاستضافة العروض التي يقدمها موظفو مركز المعلومات وغيرهم من المتكلمين.

٢٠ - وتطوع أيضاً اثنان من مراكز البحوث لتلقي نسخ إلكترونية من السجلات العامة للمحكمة واستضافة مركز للمعلومات، أو على الأقل الاضطلاع بدور الشريك الفعال لمركز المعلومات. وذكر مدير مركز البحوث والتوثيق، وهو منظمة غير حكومية، أنه مستعد لبدء العملية فوراً، وأشار إلى أنه آمن تمويلاً طويلاً الأجل من منظمات غير حكومية دولية مختلفة، مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية، ومن حكوميّ الترويج والسويد. وأعرب عن اهتمام مماثل مدير معهد بحوث الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقانون الدولي^(٢٢). وقد جمعت المؤسسات بالفعل قدرًا كبيراً من المواد الخاصة بالمحكمة.

٢١ - ورأى عدة ممثلين للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك أن من المنطقي اتخاذ المحاكم المحلية مؤسسات وديعة للسجلات العامة للمحكمة^(٢٣). واعتُبر ذلك بمثابة ضمان للتوزيع الجغرافي الملائم ولاستخدام السجلات بشكل سليم ومحايد. ورأى أحد المحاورين من المجتمع

(٢١) السيدة ألما ديديتش، مديرة الحفظات، حافظة شؤون العدل وحقوق الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والسيد حُسَنيَا كامبيروفيتش، مدير معهد التاريخ.

(٢٢) السيد إسماعيل تشيكييتش.

(٢٣) السيدة مارغريت برينس، مستشار أقدم في مكتب الممثل السامي؛ وجيمس روديهافير، رئيس إدارة حقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المدني^(٢٤) أن كل المنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك لا يمكنها على الإطلاق من الناحية الاقتصادية أن تكفل استدامة مركز المعلومات.

٢٢ - وأرى أن المكتب الميداني للمحكمة في سرايفو أو حتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنه استضافة مركز للمعلومات، على الأقل خلال الفترة الأولية، لأن مراكز المعلومات ستشكل جزءاً من تركة المحكمة، ومراعاة للأهمية التي يوليها أغلب المحاورين لأن تُنشأ مراكز المعلومات برعاية الأمم المتحدة. وسيكون ذلك منطقياً في حال اضطلاع عدة مؤسسات محلية بدور الوديع لنسخ مصدقة إلكترونياً للسجلات العامة للمحكمة. ويمكن أن تركز الأمم المتحدة على الاضطلاع نشاط أقوى في مجال التوعية انطلاقاً من مركز المعلومات.

٢ - كرواتيا

٢٣ - من بين الجهات التي يمكن أن تضطلع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة، أبدت دار المحفوظات الوطنية ومركز الوثائق التذكاري الكرواتي لحرب الدفاع عن الوطن اهتمامهما، وكانا كذلك موضع اقتراح محاورين مختلفين من بينهم وزير العدل.

٢٤ - وتعتبر أيضاً كلية الحقوق في زغرب ممكناً لاستضافة مجموعة كاملة من السجلات العامة للمحكمة، مع أن في تلك الحالة سيكون من المنطقي التركيز على الجوانب الفنية القانونية والإجرائية لتركة المحكمة، وهي مهمة في الميدان الأكاديمي ولكن أهميتها أقل بالنسبة لعامة الجمهور. واعتبر الأستاذ يوسيفيتش أن هذا المكان سيكون الخيار المنطقي الوحيد.

٢٥ - وأوصى معظم ممثلي المنظمات غير الحكومية باتخاذ مركز القانون الإنساني في زغرب مركزاً للمعلومات. ويتمتع المركز، وفقاً لمديره، بوضع المؤسسة الوطنية العامة، وهو ينشر معلومات عن المحكمة ومعلومات واردة منها^(٢٥). ويُعنى المركز أساساً بتناول أحداث الماضي وجرائم الحرب. ويقوم بجمع ونشر وثائق في مجال حقوق الإنسان، كما يعمل في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة في كرواتيا. بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويستهدف التحول إلى مركز وطني لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا كان مركز حقوق الإنسان سيظل مستقلاً أم سيندمج مع مكتب أمين المظالم. وأشار نفس المحاورين أيضاً إلى بيت حقوق الإنسان المقرر افتتاحه في

(٢٤) السيد بورو كونيتش، مدير مركز وسائط الإعلام، سرايفو.

(٢٥) السيد تين غازيدوفا، مدير مركز حقوق الإنسان.

١٠ كانون الأول/ديسمبر في زغرب، مرجحين اعتباره مكانا مناسباً لمركز المعلومات^(٢٦). وتجدد الإشارة إلى أن جميع المنظمات غير الحكومية التي التقيناها قد أبدت اهتمامها بالعمل في شراكة مع أحد مراكز المعلومات.

٢٦ - وأخيراً، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا يبذل نشاطاً كبيراً في إقامة الشراكات مع المؤسسات المحلية^(٢٧). وأعتبر أن البرنامج الإنمائي سيكون مؤسسة مناسبة لاستضافة مركز للمعلومات، على الأقل خلال مرحلة انتقالية. وسييسر من تلك العملية أنه من المرجح استضافة مكتب اتصال قلم المحكمة في زغرب في نفس مكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - صربيا

٢٧ - أعرب المسؤولون الذين التقيتهم في بلغراد عن اهتمامهم بالمشروع وكذلك عن بعض الشواغل، ولكنهم لم يدعموا رسمياً إنشاء مراكز للمعلومات، ومن ثم لم يوصوا بمؤسسة بعينها لاستضافة أحد هذه المراكز.

٢٨ - وكانت المكتبة الوطنية لصربيا هي المؤسسة المحلية الوحيدة التي جرى الاتصال بها وأبدت اهتماماً بأن تضطلع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة. كما أشار المدير إلى أن مركز الوثائق الصغير، أي مركز وثائق حروب ١٩٩١-١٩٩٩، التي كانت المكتبة تستضيفه، يمكن أن يستضيف مركز المعلومات بمجرد الانتهاء من أعمال البناء الجارية في المكتبة.

٢٩ - وبينما أبدى معظم ممثلي المنظمات غير الحكومية اهتمامهم بالعمل في شراكة مع مركز المعلومات (انظر الموقف الذي أعرب عنه مركز القانون الإنساني)، فإنهم لم يوصوا بمؤسسة محلية لاستضافة أحد تلك المراكز. وأشاروا إلى أن اجتهادات المحكمة لا تشكل حتى الآن جزءاً من المناهج الدراسية لكلية الحقوق في بلغراد. وللأسف، فإن ضيق الوقت لم يُتيح لي فرصة الاجتماع بممثلين عن كلية الحقوق.

٣٠ - وأعتبر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صربيا يبدو أنه مؤسسة محتملة ومشروعة لاستضافة مركز للمعلومات، ولو لمرحلة انتقالية.

(٢٦) السيدة فيسنا ترشيليتش، مؤسسة Documenta.

(٢٧) السيد توماس أوزوريو.

٤ - الجبل الأسود

٣١ - وفي الجبل الأسود، أعربت دار الخفوظات الوطنية عن اهتمامها بالاضطلاع بدور الوديع لنسخ مصدقة من السجلات العامة للمحكمة، رغم أن ذلك قد يتطلب زيادة معداتها كما سيؤثر بالتأكيد على الملاك الوظيفي.

٣٢ - وخلصتُ إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن يكون مؤسسة مشروعة لإنشاء مركز للمعلومات، ولو لمرحلة انتقالية. ورأى الممثل المقيم للأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود أن إمكانية الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة سيكون من الأفضل تنظيمها تحت إشراف الأمم المتحدة.

٥ - كوسوفو

٣٣ - أعربت ثلاث مؤسسات جرى الاتصال بها عن اهتمامها بالاضطلاع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة و/أو باستضافة أحد مراكز المعلومات.

٣٤ - وأعرب مركز حقوق الإنسان الذي تركز أنشطته على مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني، عن اهتمامه باستضافة مركز للمعلومات والاضطلاع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة. ويقع مركز حقوق الإنسان في مبنى كلية الحقوق في بريشتينا، ويوفر للأساتذة والطلاب والجمهور إمكانية الاطلاع على الكتب والوثائق. كما ينظم مؤتمرات بالاشتراك مع المنظمات الدولية الموجودة في كوسوفو. وهو مجهز بمكتبة ونقاط اطلاع رقمية وقاعة كبيرة للمؤتمرات، ويمكنه استضافة موظف إضافي يركز على المواد المتعلقة بالمحكمة.

٣٥ - وستكون وكالة الخفوظات الوطنية مستعدة للاضطلاع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة وتوفير إمكانية اطلاع الجمهور عليها.

٣٦ - وأعرب ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامهم باستضافة مركز للمعلومات أو على الأقل العمل في شراكة معه. واعتبروا أن ذلك سيتناسب على وجه الخصوص مع مشروعهم القائم بعنوان "إمكانية اللجوء إلى القضاء"، الذي يقيم الاتصال مع عدد من الشركاء المحليين ومن بينهم ممثلين عن المجتمع المدني والضحايا.

٣٧ - وأخيراً، ورغم عدم تمكني من الاجتماع بممثلي مركز كوسوفو للقانون، أشار عدة محاورين إلى المركز باعتباره من المؤسسات المرجح أن تكون مهتمة باستضافة مركز للمعلومات.

٦ - مقدونيا

٣٨ - أعربت دار المحفوظات الوطنية المقدونية عن اهتمامها بالاضطلاع بدور الوديع للسجلات العامة للمحكمة، سواء في الشكل الورقي أو الإلكتروني أو كليهما، وبإتاحتها لاطلاع الجمهور.

٣٩ - وسمى عدة محاورين محكمة سكوبية الابتدائية كذلك باعتبارها مؤسسة مناسبة لاستضافة مركز للمعلومات، إن بدا من الملائم وضع سجلات المحكمة في مؤسسة قضائية. ويوجد مركز إعلامي في محكمة سكوبية.

٤٠ - وأعرب ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقدونيا عن شكهم في إمكانية أن يشكل مركز المعلومات جزءاً من إطار عمل البرنامج.

باء - أدوار الحكومات/المنظمات غير الحكومية/الأمم المتحدة - المحكمة

٤١ - حدد معظم المحاورين شرطاً مسبقاً لنجاح هذا المشروع، يتمثل في ضرورة تحديد أدوار كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمراكز المعلومات، بهدف كفالة حيادها. وفيما يتعلق بكيفية ضمان حياد مراكز المعلومات، تبانت الآراء بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل تلك المراكز. فقد عارض بعض المحاورين تلك المشاركة بشدة^(٢٨)، واعتبروا أنه عوضاً عن ذلك يتعين أن تشارك الأمم المتحدة^(٢٩) أو الدول، ولا سيما أن المشروع يتطلب تمويلاً طويلاً الأجل^(٣٠). وأيد محاورون آخرون مشاركة المنظمات غير الحكومية، واقترحوا أن يجري على الأقل التواصل مع أوساط المنظمات غير الحكومية وإشراكها في العملية^(٣١). واقترح أحد المحاورين إبعاد السلطات والأحزاب السياسية عن المشروع نظراً لأن الجمهور لن يثق في حياد مراكز المعلومات في حال مشاركة تلك الأطراف^(٣٢).

٤٢ - واعتُبر عموماً أن إنشاء مراكز المعلومات تحت مظلة الأمم المتحدة سيوفر على الأرجح ضماناً للحياد. واعتبرت وجهة النظر العامة أنه من دون ذلك الضمان سينشأ

(٢٨) السيدة تابوري، مستشارة السيد كوميتش؛ والسيدة زيميتش، رئيسة مكتب السيد سيلانديتش.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) السيد إدين راموليتش، ممثل رابطة إيزفور، في برييدور، معتبراً أنه يتعين أن يُطلب إلى دولة البوسنة والهرسك المساعدة في تمويل الإبقاء على المراكز في المستقبل على الأقل.

(٣١) السيد مراد طاهروفيتش، رئيس اتحاد محتجزي المعسكرات السابقين في البوسنة والهرسك.

(٣٢) المرجع نفسه.

احتمال استغلال مراكز المعلومات لعرض جانب واحد فقط من قصة الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة. وساد ذلك الرأي حتى لدى ممثلي جمعيات الضحايا، الذين كثيرا ما انتقدوا عمل المحكمة. واعتُبر أيضا أنه ينبغي ألا يكتفي باستشارة الدول/الحكومات، بل ينبغي أيضا الحصول على تأييدها للمشروع بالاقتران مع التزام بالدعم المالي من أجل تنفيذ المشروع واستدامته. وآثر بعض المحاورين إنشاء المراكز برعاية وزارات العدل.

٤٣ - وباستثناءات نادرة^(٣٣)، لم يعتبر المسؤولون أن المنظمات غير الحكومية يتعين أن تدير مراكز المعلومات، بل اعتبروا أن تلك المنظمات ينبغي أن تكون شريكا للمراكز. وفي الوقت نفسه، تطوع عدد من المؤسسات الوطنية (دور المحفوظات والمكتبات العامة ووكليات الحقوق) والمنظمات غير الحكومية للاضطلاع بدور الوديع لنسخ من السجلات العامة للمحكمة، أو اقترحت باعتبارها ملائمة لذلك الدور. واقترح عدد من المحاورين إنشاء "مجلس للإشراف أو مجلس استشاري" أو "مجلس إدارة"، يتألف من مسؤولين وخبراء وجامعيين، ويضطلع بدور في تحديد/إقرار أنشطة مراكز المعلومات ونهجها في التوعية. وأعرب أيضا عن القلق من احتمال قيام قوى سياسية بإساءة استعمال أو إساءة استغلال المراكز للأغراض السياسية والدعائية الخاصة بها، إلى جانب توقع أن يُصمَّم هيكل مراكز المعلومات بما يحول دون تحقق ذلك الاحتمال. وأخيرا، فإن هناك توقع عام بأن تشارك المحكمة في إنشاء مراكز المعلومات، إما بانتداب موظفين منها لحين تولي الموظفين المحليين زمام الأمر وقبل انتهاء أعمال المحكمة، أو باستقدام موظفين سابقين للمحكمة. ولا يقتصر سبب ذلك على أن مراكز المعلومات ستروج لتركة المحكمة، بل يرجع أيضا إلى الخبرات اللازمة لنجاح تلك المراكز.

جيم - مركز أو أكثر لكل دولة

٤٤ - تباينت الآراء في البوسنة والهرسك فيما إذا كان يُفضَّل وجود أكثر من مركز للمعلومات. وبالنظر إلى عدد مواقع الجرائم على أراضيها، اقترح أنه في حال إنشاء مركز معلومات واحد فقط في سراييفو، فإن على ذلك المركز أن يعمل في شراكة مع مؤسسات ومنظمات أخرى (محاكم ومكتبات ووكليات للحقوق ومراكز للبحوث، على سبيل المثال) وفي أماكن أخرى. ويمكن لتلك المنظمات الأخرى توفير نقاط للاطلاع إلكترونيا على

(٣٣) السيد توميسلاف ياكيتش، مكتب الرئيس، مستشار رئيس كرواتيا لشؤون السياسة الخارجية، حيث اقترح إنشاء مراكز المعلومات برعاية الأمم المتحدة وإدارتها بواسطة قطاع المنظمات غير الحكومية. وأشار إلى الشبكة القائمة للمنظمات غير الحكومية من صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، التي تتناول المسائل المتعلقة بجرائم الحرب (مبادرة إيغمان).

السجلات العامة للمحكمة. وحذر أحد المحاورين من إنشاء مراكز معلومات تعكس الحالة الراهنة من الانقسام السياسي والإداري داخل الدولة^(٣٤). وأشار أحد المحاورين إلى أن الوضع الأمثل هو وجود العديد من المراكز التابعة المنبثقة عن مركز رئيسي، حتى لا يضطر الناس للسفر إلى سرايفو أو بانيا لوكا للحصول على المعلومات^(٣٥). إلا أن عددا من المحاورين ساوره القلق من أن هذه النوعية من الترتيبات قد لا تكون مستدامة من الناحية المالية. واقترح أيضا أن يسافر موظفون من مركز المعلومات الموجود في سرايفو بانتظام إلى المواقع الأكثر انعزالا من أجل تنظيم مناسبات محددة ولقاء فئات مستهدفة معينة (المدارس وجمعيات الضحايا ووسائل الإعلام المحلية، على سبيل المثال). واقترح ترتيب تلك الأنشطة بدعم من البلديات أو المكتبات أو المحاكم أو المنظمات غير الحكومية. وجرت الإشارة إلى أن ذلك الترتيب سيكون مناسباً للغاية إن عملت تلك المؤسسات في شراكة مع المركز واستضافت مجموعة إلكترونية من السجلات العامة للمحكمة.

٤٥ - وفي كرواتيا، ساد رأي مفاده أن يتخذ مركز المعلومات من زغرب مقراً له، ثم يعمل على توزيع المعلومات في شكل إلكتروني على مختلف الشركاء داخل البلد، ومن ثم ييسر الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة^(٣٦). ومرة أخرى، اعتُبر احتمال إنشاء مراكز تابعة مثالياً، ولكن المحاورين لا يعتقدون أن ذلك ممكن مالياً. وكما هو الحال في البوسنة والهرسك، اعتُبرت الشراكة المحتملة مع مؤسسات أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية، سبيلاً لقيام مركز موجود في زغرب بالتواصل مع الجمهور في أماكن متضررة بشكل خاص من الجرائم، مثل فوكوفار وبانوفينا وسيساك^(٣٧).

(٣٤) السيد حُسَنيَا كامبيروفيتش.

(٣٥) السيد إدين راموليتش، ممثل رابطة إيزفور، في برييدور.

(٣٦) السيد زوران بوسيتش، اللجنة المدنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية.

(٣٧) السيدة كاتارينا كروهونيا، مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان في أوسيك. انظر أيضا الآراء التي أعرب عنها السيد بسينيك، ممثل إحدى جمعيات الضحايا، الذي اعتبر أن عدم تمتع أحكام المحكمة بالشعبية في المنطقة قد يسفر عن مقاومة من الشركاء المحتملين.

خامسا - الشروط والعقبات المحتملة

ألف - متطلبات اللغة

٤٦ - رأى معظم المحاورين في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا أن مراكز المعلومات لن تثير الاهتمام إلا إذا وفرت المعلومات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية^(٣٨). وسيطلب ذلك زيادة كبيرة في قدر المواد المتاحة باللغات المحلية. وبناء على ذلك، أُعرب عن اهتمام شديد بإتاحة النصوص المستنسخة الحرفية وغيرها من المواد المتوفرة باللغات البوسنية والكرواتية والصربية. وشدد عدد من المحاورين على أن عدم توفر النصوص المستنسخة الحرفية وغيرها من المواد بتلك اللغات، بما في ذلك الأحكام، يشكل عقبة أمام تحقيق فهم أفضل لعمل المحكمة^(٣٩)، ولعمل الإجراءات المحلية كذلك. وأصر معظم المحاورين على أن يتألف ملاك موظفي مراكز المعلومات من أشخاص مؤهلين تكون اللغات المحلية هي لغتهم الأم، أو أشخاص يتحدثون تلك اللغات بطلاقة. وفي ضوء ما قُدم من عروض، يلزم النظر فيما إذا كان أي من المواد ستتاح باللغتين الألبانية أو المقدونية في المناطق التي تحدث بهما، وما إذا كان من المنطقي إنشاء مراكز للمعلومات هناك إن لم يكن الأمر كذلك. وأود أن أشير إلى أن المشروع الحالي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي سينتج النصوص المستنسخة الحرفية باللغات المحلية، لا يشمل اللغتين الألبانية أو المقدونية. وقد يشكل ذلك عقبة أمام إنشاء مراكز في كوسوفو ومقدونيا. وفضلا عن ذلك، إذا تولت أعمال الترجمة منظمات غير المحكمة، سيكون هناك صعوبة في كفاءة دقة الترجمة واتساقها. وأوصى أحد المحاورين بأن تُعد تلك الترجمات بإشراف المحكمة^(٤٠).

باء - الاستدامة

٤٧ - عُرضت مسألة استدامة مراكز المعلومات باعتبارها شرطا لازما وتحديا حقيقيا في السياق الراهن للكساد في المنطقة. واعتبر من حاورهم أن التمويل الطويل الأجل لهذا

(٣٨) السيد ميلوراد نوفكوفيتش، البوسنة والهرسك. المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك؛ والسيدة مريما حُسينوفيتش، صحفية في وكالة تقرير العدالة، شبكة البلقان للتحقيق والإبلاغ في البوسنة والهرسك (Justice Report, Balkan Investigative and Reporting Network)؛ والسيدة فيسنا تيرسيليتش، مؤسسة Documenta؛ والسيدة كاتارينا كروهونيا وفيسيلينكا كاستراتوفيتش، مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان في أوسنيك.

(٣٩) السيد يانكو فيليميروفيتش، الرئيس بالنيابة لمركز بحوث جرائم الحرب في جمهورية صربسكا.

(٤٠) السيد يانكو فيليميروفيتش، الرئيس بالنيابة لمركز بحوث جرائم الحرب في جمهورية صربسكا.

المشروع يشكل تحدياً حقيقياً. وحتى إن أمكن جمع الأموال للمرحلة الأولى لهذا المشروع من المجتمع الدولي، فقد يكون من الصعب تأمين التمويل الطويل الأجل. ورأوا أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، ضمان التزام الحكومات المحلية بتوفير الدعم المالي للمشروع في الأجل الطويل. وقدّر مستشار قانوني أقدم في مكتب الممثل السامي في سراييفو أن مراكز المعلومات ستحتاج إلى ما لا يقل عن خمس سنوات لترسيخها في المجتمعات المحلية.

جيم - عقبات أخرى

٤٨ - لا بد من مراعاة أن عدداً من العناصر الفاعلة المحلية ينتقد بشدة عمل المحكمة ويوجه رسالة مفادها أن المحكمة تفتقر إلى الاستقلالية وأنها أداة سياسية في يد المجتمع الدولي. وأعتبر أن هذا المنظور لن يثبت من عزم المحكمة على إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة، رغم أنه يؤثر على الرأي العام في صربيا، وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك، حيث كثيراً ما توصف المحكمة على أنها "معادية للصرب"^(٤١)، وفي كرواتيا وكوسوفو حيث كثيراً ما تتعرض قرارات المحكمة للنقد أيضاً. وفي الواقع، هناك عدد من العناصر الفاعلة المحلية التي تعلق الكثير من الآمال على قدرة تركة المحكمة على مساعدة شعب يوغوسلافيا السابقة على مواجهة ماضيه القريب بل والدخول في عملية للمصالحة. وأوصى عدة محاورين في البوسنة والهرسك وفي صربيا بأن تشدد مراكز المعلومات التأكيد على معاناة الضحايا من جميع الأطراف، وعلى لانيسانية الأفعال التي ارتكبت ضدهم، كوسيلة للتغلب على الحواجز السياسية والعرقية في المنطقة.

سادس - التوصيات

٤٩ - أرى في ضوء ما تقدم، أن من المستصوب والممكن عملياً إنشاء مراكز للمعلومات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، على الأقل. كما إن من المستصوب والممكن عملياً أن تودع السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحدى المؤسسات القائمة في الجبل الأسود، وأن تنشأ نقاط دخول إلى هذه السجلات على الإنترنت في مؤسسات أخرى في الجبل الأسود، ولكن يبدو لي أن إنشاء مركز للمعلومات في الجبل الأسود ليس بنفس درجة الأولوية التي يحظى به إنشاؤه في البلدان الثلاثة السالفة الذكر. وإذا أنشئت مراكز للمعلومات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، فهي

(٤١) أعرب أحد ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو موجود في صربيا، عن خشيته من أنه إذا اعتُبرت مراكز المعلومات امتداداً للمحكمة وليست مقامة برعاية الأمم المتحدة، ربما يتبع ذلك ردود فعل عدوانية من الجمهور.

ستتمكن من العمل في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود لتسهيل الوصول إلى السجلات العامة للمحكمة هناك. ورغم أنني أرى أن من المستصوب إنشاء مركز للمعلومات في كوسوفو وعلى الأقل إيداع السجلات العامة للمحكمة وفتح نقاط دخول إلى هذه السجلات في مؤسسات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضا، فقد لا يكون من المستحسن القيام بذلك ما لم تكن المحكمة في وضع يمكنها من زيادة كمية سجلاتها العامة المتاحة باللغتين الألبانية و/أو المقدونية.

٥٠ - وتهدف التوصيات التالية إلى الماضي قدما في مشروع إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة:

- ١ - تقديم مقترح محدد إلى سلطات البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود بغرض نيل تأييدها، على الأقل من حيث المبدأ، من أجل تنفيذ التوصيات ٢-٥ (٢) و ٤-٥ فيما يتعلق بالجبل الأسود) في إقليم كل منها. وقد أعرب عدد من المسؤولين الذين استشيروا عن أملهم في أن يستشاروا رسميا بشأن هذه المسألة وعن استعدادهم لتقديم مقترحات ملموسة حينئذ، بما في ذلك اقتراح مؤسسات معينة لتكون الجهة الوديعة للسجلات العامة للمحكمة.
- ٢ - تحديد مؤسسة قائمة واحدة على الأقل تكون مفتوحة للجمهور في كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود لتقوم بدور الجهة الوديعة لمجموعة كاملة من السجلات العامة المصدقة للمحكمة، في شكل ورقي و/أو إلكتروني. ويمكن اختيار هذه المؤسسة من قائمة المؤسسات التي أعربت بالفعل عن استعدادها للاضطلاع بهذا المشروع وكذلك من قائمة المؤسسات التي قد تقدمها الدول عندما تستشار رسميا.
- ٣ - إنشاء مركز للمعلومات لفترة انتقالية (ثلاث سنوات) داخل مكتب الأمم المتحدة القائم في كل بلد من البلدان المذكورة أعلاه (إما المكتب الميداني للمحكمة إذا كان ذلك يتماشى مع خطط التقليل أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). والحالة المثلى هي أن يخصص موظف واحد من الفئة الفنية وموظف إداري واحد للمشروع في كل مركز. وستمثل الوظيفة الأساسية لمراكز المعلومات في الترويج لثركة المحكمة عن طريق القيام، بالشراكة مع السلطات وممثلي المجتمع المدني، بما يلي:

- (أ) مساعدة المؤسسات التي تنشئ نقاط دخول إعلامية عن المحكمة على الإنترنت في استكشاف الإمكانات الكاملة للسجلات العامة للمحكمة وتيسير الوصول السهل لروادها. وقد يشمل ذلك إنشاء بوابة دخول سهلة الاستعمال؛
- (ب) تحديد/وضع مواد ملائمة للأغراض التعليمية لتقديمها إلى الشركاء المحليين العاملين في الأنشطة التعليمية؛
- (ج) تنظيم مناسبات وعروض واجتماعات مائدة مستديرة يدعى إليها أفراد مهتمون من الجمهور وتعرض عليهم فيها مسائل عن حالات معينة أو مسائل مواضيعية من خلال الاستفادة من السجلات العامة للمحكمة. وتسجيل مثل هذه المناسبات ونشرها أو استخدامها كوسيلة دعم في الأنشطة التي يضطلع بها في أماكن أخرى داخل البلد أو في البلدان الأخرى في المنطقة. والحصول على دعم وسائل الإعلام المحلية لتحقيق أقصى قدر من التغطية؛
- (د) تحديد الشركاء المحليين في أماكن أخرى من البلد ذي الصلة الذين يمكن أن يقدموا يد العون إلى موظفي مركز المعلومات في تسهيل الوصول إلى السجلات العامة للمحكمة في هذه الأماكن.

٤ - تحديد المؤسسات في البوسنة والمهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود التي يمكن أن يستفيد روادها من وجود نقطة دخول إلى الإنترنت ذات سرعة اتصال عالية توفر الوصول إلى السجلات العامة للمحكمة. وسيساعد موظفو مركز المعلومات الذي سينشأ في البلد المؤسسات المعنية على استكشاف الإمكانات الكاملة للسجلات العامة للمحكمة وتيسير وصول روادها إليها. ويبدو أن كليات الحقوق والمكاتب الوطنية ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية التي أعربت عن الحاجة إلى تيسير الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة تمثل مؤسسات ملائمة لهذا الغرض. ويمكن اختيار المؤسسات المعنية من قائمة المؤسسات التي استشيرت خلال هذه الدراسة، ويمكن كذلك دعوة الدول التي تُستشار رسمياً على النحو الموصى به أعلاه إلى تقديم قائمة بالمؤسسات التي تعتبر مناسبة لهذا الغرض.

٥ - اعتماد سياسة التنسيق الأقاليمي لأنشطة مراكز المعلومات لكي تبذل قصارى جهدها دون الحاجة إلى تكرارها. وسينطوي هذا على تكليف المراكز (في سرايفو) بتحقيق هذا الهدف المحدد من خلال إقامة الصلات مع المراكز الأخرى، والتشاور بشأن الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، وتبادل المعلومات فيما يتعلق بهذه الأنشطة، وكذلك المواد التي ينتجها كل مركز من المراكز لكي تستخدمها المراكز الأخرى. وإذا ما تقرر تحديد مؤسسة واحدة كجهة وديعة للسجلات العامة للمحكمة في الجبل الأسود وفي كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (شريطة أن تكون المواد متاحة باللغتين الألبانية والمقدونية)، فستقيم مراكز المعلومات صلات أيضا مع المؤسسة المعنية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحديد أفضل السبل التي تستفيد هذه البلدان من خلالها من المعلومات التي تنتجها مراكز المعلومات في الدول الثلاث الأخرى.

٦ - إدراج مشروع في عملية جمع الأموال اللازمة يهدف إلى إنتاج المواد باللغتين الألبانية والمقدونية التي لن يكون من الممكن تنفيذ مراكز المعلومات في كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بصورة فعالة من دونها.

المرفق ألف

موجز الآراء التي أعرب عنها كل محاور من المحاورين

ألف - في البوسنة والهرسك ٥١ - في البوسنة والهرسك، أعرب محاوريّ بصورة عامة عن تأييدهم لإنشاء مركز معلومات واحد على الأقل إما في مؤسسة قائمة أو في إطار شراكة مع مؤسسة/مؤسسات قائمة، حيث تودع نسخ من السجلات العامة للمحكمة ويتاح الوصول إليها، فضلا عن المعلومات ذات الصلة. وأعرب معظمهم أيضا عن الحاجة إلى مراكز المعلومات من أجل اعتماد نهج قوي في مجال التوعية. ويرد أدناه موجز لمختلف أشكال الإعراب عن الاهتمام أو عدم الاهتمام.

١ - المسؤولون

(أ) ممثلو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

٥٢ - رغم أن الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك كانوا غائبين أثناء زيارتي إلى سراييفو^(٤٢)، فقد التقيت بمستشاريهم^(٤٣). وقد أشار المستشارون إلى عدم وجود اتفاق بين أعضاء مجلس الرئاسة فيما يتعلق بموقع المحفوظات في المستقبل. وأعرب عضوا هيئة الرئاسة البوسني والكرواتي عن تأييدهما لإعادة المحفوظات إلى البوسنة والهرسك تحت سيطرة الأمم المتحدة لمدة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ سنة^(٤٤)، في حين أن العضو الصربي في مجلس الرئاسة رأى أنه ينبغي ألا تكون موجودة في المنطقة، بل أن يتاح الوصول إليها فقط. وأعرب مستشارو الأعضاء الثلاثة في مجلس الرئاسة عن تأييدهم لوضع نسخ مصدقة من السجلات العامة للمحكمة في الإقليم. أما بالنسبة لاحتمال أن يقدم أعضاء مجلس الرئاسة مزيدا من الدعم الملموس للمشروع، فقد طلب مستشاروهم أن ترسل المحكمة مقترحا محددا إذا ما كان المشروع سيمضي قدما. ورأى مستشارا العضوين الكرواتي والبوسني في مجلس الرئاسة أنه على الرغم من الطابع العام للمواد المعنية، ينبغي أن تمارس المحكمة أو الأمم

(٤٢) كان السيد زليكو كومسيتش، العضو الكرواتي (رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك)؛ والسيد نيبويتشا رادمانوفيتش العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك؛ والسيد حارس سيلاندزيتش، العضو البوسني في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك يحضرون مؤتمرا في بومير.

(٤٣) اجتمعت مع السيدة ديانة تابوري مستشارة السيد كومسيتش والسيدة نورا زيميتش، رئيسة ديوان السيد يلايدزيتش، والسيد بوريس بوها، مستشار السيد رادمانوفيتش، في مجلس الرئاسة في سراييفو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٤٤) السيد ميرساد توكاتشا، رئيس مركز البحوث والتوثيق.

المتحدة السيطرة على المؤسسات التي ستودع فيها السجلات نظرا لحساسية هذه المواد. وأعربا أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي ألا تتولى منظمة غير حكومية إدارة هذه المؤسسات.

(ب) ممثلو بلدية سرايفو

٥٣ - قام رئيس بلدية سرايفو، السيد بهممن، بتقديم عرض موجز لمشروع البلدية المتمثل في أن تصبح جهة وديعة لمجموعة كاملة من النسخ المصدقة من السجلات العامة للمحكمة. وذكر أنه حصل بالفعل على ميزانية لهذا المشروع. وتتمثل الفكرة في استضافة سجلات المحكمة في مبنى البلدية القديم، وهو مكان رمزي للغاية، وهذا ما يمكن أن يتحقق بعد تحديد المبنى الذي سيستغرق زهاء سنتين ونصف السنة. وقد تم تحديد الأماكن المؤقتة حتى ذلك الحين. وبدا أن القلق يساور السيد بهممن إزاء مبادرة إنشاء مراكز للمعلومات، التي يعتبرها بديلا ممكنا عن مشروعه الخاص. وهو مستعد للحضور إلى لاهاي مع فريقه التجريبي ومناقشة مزيد من التفاصيل إذا، ومتى، قرر الرئيس ذلك. ويبدو أن رئيس البلدية يرى أنه إذا أودعت البلدية نسخا مصدقة من المواد العامة للمحكمة، فإن ذلك سيشكل خطوة نحو الحصول على المحفوظات الأصلية. وتركز اهتمام رئيس البلدية فيما يتعلق باستضافة مركز للمعلومات في جعل المواد المعنية في متناول الجمهور لأغراض الإعلام والبحث. وبدا أن مستشار رئيس البلدية أمير سولياجيتش يرى أنه متى حازت مدينة سرايفو نسخا مصدقة من الوثائق العامة للمحكمة فإنها تصبح الجهة المحاوره للمحاكم المحلية التي تستخدم هذه المواد كأدلة في الإجراءات القضائية الخاصة بها. وقد قام بإطلاعي على الخطوات التي اتخذتها البلدية في أعقاب المناقشات التي أجراها رئيس البلدية مع الرئيس روبنسون. وقد أنشئ فريق العمل الذي يقدم استنتاجات ستقوم البلدية بمناقشتها مع المحكمة في لاهاي ومحليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك على حد سواء. وتحلل الوثيقة التي أعدها فريق العمل الجوانب الفنية والأمنية للمشروع التي تهدف إلى الحفاظ على المواد، فضلا عن اللوجستيات المتعلقة بنقل النسخ المصدقة إلى البوسنة والهرسك. ولم يستبعد السيد سولياجيتش إمكانية مساهمة مدينة سرايفو في إنشاء مركز للمعلومات ما دام الغرض من تقديم المعلومات مكملًا لإيداع النسخ المصدقة من المواد العامة للمحكمة وليس بديلا عنه. وستكون البلدية في وضع يمكنها من توفير موظفين لتشغيل المركز، لكنها لا تتوقع أن تحوز على الملكية الحصرية للمشروع، وسوف تقبل بتقاسم ملكية المشروع مع المحكمة أو الأمم المتحدة وحتى مع أجهزة الدولة.

٥٤ - وكذلك أعرب المسؤولون الذين التقيت بهم في بانيا لوكا، ولا سيما رئيس مركز جمهورية صربسكا لبحوث جرائم الحرب بالنيابة ونائب رئيس المركز، وهو مركز تابع

لوزارة العدل في جمهورية صربسكا، عن تأييدهم إنشاء مراكز للمعلومات في البوسنة والهرسك^(٤٥). ورأوا أن الوصول إلى معلومات من هذا النوع ليس أمرا يسيرا على الجمهور في جمهورية صربسكا، وأنه ينبغي إقامة المركز في بانيا لوكا^(٤٦).

(ج) ممثلو مؤسسات الادعاء والقضاء

٥٥ - أعرب ممثلو مؤسسات الادعاء والقضاء أيضا عن اهتمامهم بإنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة، خاصة إذا ترافق ذلك مع تكتيف الجهود لترجمة سجلات المحكمة إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية^(٤٧). وسيشكل هذا المشروع إضافة إلى المؤسسات التي يمثلونها حيث سيتمنحهم قنوات خاصة بهم للوصول إلى المواد العلنية والسرية لاستخدامها في الإجراءات المحلية. وأشار أحد أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك إلى أنه لا يزال هناك الكثير من عدم الثقة بين الناس في البوسنة والهرسك بسبب ما حدث خلال الحرب، ولم يجر القيام بالكثير حتى الآن من أجل إعادة بناء الثقة^(٤٨). وأكد أحد الأعضاء أنه لا بد من القيام بالمشروع قبل أن تنجز المحكمة ولايتها^(٤٩). وأشار عضو آخر إلى أن عمل المحكمة يتسم بأهمية كبيرة ليس لمحكمة البوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا لمحاكم المقاطعات التي لا تزال تتولى النظر في العديد من القضايا^(٥٠). واقترح بعض المحاورين أنه ينبغي استشارة وزارة العدل وإشراكها في هذا المشروع^(٥١). وشددت مسجلة المحكمة على أن إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة سيكون هاما للغاية إذا ما قرر مجلس الأمن تحديد موقع محفوظات المحكمة خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة. ونظرا لتعدد المواقع التي ارتكبت فيها الجرائم، سيكون من المهم إنشاء مراكز فرعية في تلك المناطق^(٥٢).

(٤٥) السيد يانكو فيليميروفيتش، رئيس مركز جمهورية صربسكا لبحوث جرائم الحرب بالنيابة والسيد سفيتكو سافيتش، نائب رئيس المركز.

(٤٦) السيد يانكو فيليميروفيتش رئيس مركز جمهورية صربسكا لبحوث جرائم الحرب بالنيابة.

(٤٧) السيد ميلوراد نوفكوفتش، المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين؛ والسيد ميلوراد باراسين، المدعي العام في البوسنة والهرسك؛ والسيدة ميدجيدا كريسو، رئيسة محكمة البوسنة والهرسك.

(٤٨) السيد نوفكوفتش، المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك.

(٤٩) السيد نوفكوفتش.

(٥٠) السيد نوفكوفتش.

(٥١) السيدة ميدجيدا كريسو، رئيسة محكمة البوسنة والهرسك؛ والسيدة بيليانا بوتباريتش - ليبيا، مسجلة محكمة البوسنة والهرسك.

(٥٢) السيدة بيليانا بوتباريتش - ليبيا، مسجلة محكمة البوسنة والهرسك؛ والسيد إدين راموليتش، ممثل إزفور، برييدور.

٢ - ممثلو المنظمات غير الحكومية

٥٦ - هناك عدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مراكز البحث و/أو التوثيق، التي تستفيد من سجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتؤيد إنشاء مركز للمعلومات في البوسنة والهرسك. فعلى سبيل المثال، أبدى مدير مركز البحوث والتوثيق^(٥٣) اهتماما كبيرا بما يجري حاليا لجعل الوصول إلى سجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أكثر سهولة. ويعكف مركز البحوث والتوثيق حاليا على وضع أطلس لجرائم الحرب، وخريطة رقمية للبوسنة والهرسك لعرض جميع الحوادث التي وقعت أثناء الحرب. ويشمل الأطلس مواد يتاح الوصول إليها مباشرة من خلال قاعدة بيانات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على شبكة الإنترنت. كما يحاول مركز البحوث والتوثيق تطوير مواد تعليمية تتصل بجرائم ارتكبت أثناء النزاعات. ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، يجري مركز البحوث والتوثيق مشروعا تجريبيا مع طلاب المدارس الثانوية طالبا تصوراتهم واهتماماتهم بالتعلم عن نزاع حقبة التسعينيات. ويبدى الطلاب استعدادهم للتعلم بيد أن معلمهم ليسوا مستعدين لفتح المناقشة بعد.

٥٧ - وأعرب رئيس لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في جمهورية صربسكا عن تأييده المبادرة، ولكنه يتوقع أن تكون هناك تحديات خطيرة في مجال بناء الثقة وكفالة اعتبار مراكز المعلومات مصادر محايدة للمعلومات. كما سُلط الضوء على مسألة الحفاظ على أمن المراكز واستدامتها باعتبارها تحديا. ويرى رئيس اللجنة أن الدعم المقدم من الحكومات والمنظمات الدولية سيكون ضروريا. ورغم اقتناعه بأن حكومة جمهورية صربسكا لن تدعم تمويل إنشاء مراكز المعلومات، فهو يرى أنه قد يكون من المفيد ألا تقدم هذه المراكز القرارات والنصوص فحسب، وإنما أيضا الأدلة الوثائقية مثل الصور الفوتوغرافية والمواد السمعية والبصرية والحالات التي يجري تجهيزها ولكنها لم تكتمل بعد^(٥٤).

٣ - المكتبات والمحفوظات الوطنية

٥٨ - أكد رئيس المكتبة الوطنية والجامعية في البوسنة والهرسك على أهمية إنشاء مراكز معلومات للمواطنين في البوسنة والهرسك. واعتبر أن قواعد البيانات المتاحة مباشرة على شبكة الإنترنت لن تلي، على الأرجح، الحاجة إلى معلومات مفهومة وموضوعية لأسباب

(٥٣) السيد ميرساد توكاشا، رئيس مركز الأبحاث والتوثيق.

(٥٤) السيد برانكو تودوروفيتش، رئيس لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في جمهورية صربسكا.

متنوعة، من بينها الأمية الحاسوبية^(٥٥). فالطرق الأكثر تقليدية لتبادل المعلومات، أي التي تقدم المعلومات شفويا، قد تُثقف جمهورا أوسع. ولا يمكن للمكتبة الوطنية والجامعية أن توفر حاليا أماكن كافية لأن قاعة المدينة لا تزال تحتاج إلى تجديد. ومع ذلك، فقد عرض رئيسها أن تشارك المكتبة في هذا المشروع بتوفير المساعدة في تدريب الموظفين الذين سيجري توظيفهم في مراكز المعلومات وفقا لمعايير مقبولة تتعلق بأمناء المكتبات والمعلومات. وقد أعرب رئيس دائرة محفوظات البوسنة والهرسك بالنيابة عن اهتمام مماثل كما قدم عرضا مماثلا بالمساعدة^(٥٦). ويمكن أن يتمثل شكل هذه المساعدة أساسا في المعاونة في وضع معايير لكيفية التعامل مع المواد المودعة في المراكز من أجل ضمان التראה وحيادية التوزيع.

٥٩ - وأعرب مدير المكتبة الوطنية لجمهورية صربسكا^(٥٧) عن الاهتمام بالحصول على مجموعة كاملة من السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حتى لو كانت في شكل إلكتروني. وشدد على أن لدى المكتبة نسخا عن وثائق من عدة منظمات دولية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، وتستضيف بالفعل بعض المواد العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أنها المكتبة الوحيدة في المنطقة التي بها قسم قانوني. وشدد على الجهود التي تبذلها من أجل كفالة أن تعرض المكتبة أوسع مجموعة من المواد عن مختلف المواضيع، دون استبعاد المواضيع الحساسة. فعلى سبيل المثال، تضم المكتبة جميع المواد التي تمكنت من تجميعها فيما يتعلق بسريرينيتسا. وبطبيعة الحال لا يمكن تكليف المكتبة بتعزيز عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكنها تستطيع إتاحة سجلاتها للاطلاع عليها، واستضافة عروض يقدمها موظفون من مركز المعلومات، كما هو الحال في الوقت الراهن مع الزاوية الأمريكية، التي تستضيف في بعض الأحيان متحدثين زائرين. واقترح المكتبة البرلمانية للبوسنة والهرسك لتكون الموقع الممكن لمركز المعلومات. وشدد على أن الحقائق هامة، وكذلك التحقيق، وأنه إذا لم يكن هناك سوى ١ ٠٠٠ شخص لديهم معرفة جيدة بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنهم سينشرونها وذكر أن موافقة السلطات أمر ضروري، وعرض أن يبلغ وزير التربية والتعليم. وشككت رئيسة دائرة المحفوظات في جمهورية صربسكا في جدوى إنشاء مراكز المعلومات في جمهورية صربسكا، باعتبار أن الشعب في جمهورية صربسكا ليس مستعدا لها. وعلى الرغم من أن الأمل يحدوها بأن تكون الأجيال القادمة متحررة من أي تحيز، فقد أكدت أن ثمة ثلاث جهات، "ثلاثة

(٥٥) السيد إيسمت أوفشينا.

(٥٦) السيد شعبان زاهيروفيتش.

(٥٧) السيد رانكو ريزيفيتش، مدير المكتبة الوطنية في جمهورية صربسكا.

فائزين“، في البوسنة والهرسك يميلون إلى كتابة تاريخهم. وأقرت بأن وجود مصادر موثوقة للمعلومات الخاصة بأحداث الحرب وجرائم الحرب ستساعد على إيجاد نواة جيدة من المثقفين والأكاديميين^(٥٨).

٤ - الأوساط الأكاديمية^(٥٩)

٦٠ - يعتبر مدير معهد أبحاث الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقانون الدولي أن إنشاء مركز للمعلومات في البوسنة والهرسك سيكون مشروعاً بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الأكاديمي في البوسنة والهرسك، وكذلك بالنسبة لجميع المرتبطين مباشرة أو بشكل غير مباشر بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد جمع المعهد بالفعل قدراً كبيراً من المواد التي نتجت عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في شكل الكتروني، وتتوافر لديه الخبرة في الحفاظ على الوثائق وجعل الاطلاع عليها ممكناً. ويجري استخدام هذه المواد بشكل مستمر في الأبحاث العلمية لطلاب الدكتوراه والدراسات العليا الوطنيين والأجانب^(٦٠). ورغم إعراب مدير معهد التاريخ في سرايفو عن الاهتمام بالفكرة، فقد اعتبر أن إنشاء مركز للمعلومات سوف يجلب الكثير من المشاكل ويثير الكثير من الأسئلة، ولذا ينبغي أن يُخطط له بشكل جيد للغاية منذ البداية. وحذر من إنشاء مراكز للمعلومات على أساس التقسيم السياسي والإداري للدولة، الأمر الذي قد يبعث برسالة سلبية إلى مجتمع منقسم بالفعل. ويرى أنه سيكون من الأفضل وجود هيكل متين واحد يقع في سرايفو، ويعمل بشراكة مع المؤسسات والمنظمات الأخرى في البوسنة والهرسك^(٦١). وأوصى، إذا اتجهت النية إلى إنشاء أكثر من مركز، بإنشاء أكثر من ثلاثة مراكز. واقترح أحد المحاورين أن أقوم بالاتصال بالسيد زدرافكو غرييو، من كلية الحقوق في سرايفو، وكذلك بالسيد حسن نوهانوفيتش، ليكونا من المحاورين المحتملين لهذا المشروع^(٦٢). وللأسف، حال ضيق الوقت دون القيام بذلك.

(٥٨) السيدة ليليانا رادوزيفيتش، رئيسة دائرة الحفوفات في جمهورية صربسكا.

(٥٩) السيد ساشا ماداكي، مدير مركز حقوق الإنسان بجامعة سرايفو، الذي كان قد أكد حضوره، ولم يحضر الاجتماع في نهاية المطاف.

(٦٠) السيد إسماعيل شيكيتش.

(٦١) السيد حسنييا كامبيروفيتش، مدير معهد التاريخ.

(٦٢) أوصى بذلك السيد بورو كونيتيتش.

٥ - رابطات الضحايا

٦١ - كان ممثلو رابطات الضحايا الذين التقيت بهم أثناء زيارتي، قد أعربوا عن وجهات نظر متباينة جدا عندما استُشيروا بشأن إنشاء مراكز للمعلومات. ومع ذلك، فإن عددا منهم، بمن فيهم محاورون ينتقدون عمل المحكمة، أعربوا عن اهتمامهم بإمكانية الوصول إلى سجلاتها العامة بسهولة أكثر. وأعرب اثنان من المحاورين التقيت بهما في سرايفو وبانيا لوكا عن تأييدهما الشديد للمبادرة لأنها ستكون مفيدة للغاية للمجتمع المحلي في البوسنة والهرسك حيث ارتكب أكبر عدد من جرائم الحرب وحيث يفتقر الجمهور إلى الوصول بسهولة إلى معلومات دقيقة بشأن عمل المحكمة^(٦٣). واعتبر أنها ستساعد الأجيال المقبلة على فهم الأحداث التي وقعت أثناء الحرب بطريقة أفضل، بشرط ضرورة تعيين موظفين أكفاء لمساعدة الجمهور^(٦٤). وكان هناك ممثلون آخرون، التقيت بهم في بانيا لوكا، ممن أظهروا عداوتهم للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد اعتبر بعضهم أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد "فقدت مصداقيتها وأية فرصة للنظر إليها على أنها نزيهة وذلك لأن استراتيجيتها الوحيدة هي محاكمة الصرب"^(٦٥). ورغم ذلك، تباينت وجهات النظر فيما يتعلق بضرورة إنشاء مراكز للمعلومات. وفي إشارة إلى إطلاق الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ذكر أحدهم أنه ملئ بالمعلومات المحتزاة (لم يأت على ذكر مخيم واحد تعرض فيه الصرب للتعذيب) أو الملفقة، مما يقول الكثير عما يمكن توقعه من مركز المعلومات. وذكر محاور آخر أن "شعب جمهورية صربسكا يعتقد بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليست إلا محكمة سياسية تخدم مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا"، وأن جمهورية صربسكا لا تحتاج إلى مراكز للمعلومات، تزيد من "الترويج لفكرة أن الصرب هم المجرمون"^(٦٦). ولن تكون هذه المراكز مفيدة إلا إذا ساعدت على تعزيز مزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى إصدار أحكام بحق غير الصرب، أو إذا أتاحت الوصول إلى "المعلومات المتصلة بالتحقيقات السرية مع

(٦٣) السيد مراد طاهيروفيتش، رئيس اتحاد المحتجزين السابقين بالمعسكر في البوسنة والهرسك؛ والسيد إدين راموليتش، وهو ممثل للبوشناق في إزفور وبرييدور النقي في بانيا لوكا.

(٦٤) السيد إدين راموليتش، ممثل البوشناق في إزفور وبرييدور.

(٦٥) السيد نيديليكو ميتروفيتش، رئيس اتحاد رابطات عائلات الأسرى والمفقودين في جمهورية صربسكا؛ والسيد برانيسلاف دو كيتش، رئيس اتحاد المحتجزين السابقين بالمعسكر في جمهورية صربسكا، والسيد بورو ميديتش، وهو محتجز سابق في ثكنات فيكتور بوباني بسرايفو.

(٦٦) السيد بورو ميديتش.

بيغوفيتش وتودمان^(٦٧). وأخيراً، أبدى أحد المحاورين في بانيا لوكا، وكان مقتنعا كذلك بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة "معادية للصرب"، تأييده لفكرة مركز المعلومات الذي يجري إنشاؤه حالياً في بلده لأنه "يمكن أن يقول المزيد للجمهور، قبل أن يقال في محكمة الدولة".

٦ - ممثلو المجتمع الدولي

٦٢ - ينظر عدة ممثلين للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك إلى المحاكم المحلية على أنها المؤسسات الوديعية المنطقية للسجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(٦٨). ويُعتبر هذا الأمر بمثابة ضمان للتوزيع الجغرافي المناسب، ويُعتبر كذلك سبيلاً لتأمين استخدامها بصورة سليمة وضمان حيادتها. وكان من رأي ممثلة مكتب الممثل السامي^(٦٩) أنه لكي يكون هذا المشروع فعالاً وحتى يُعترف بمراكز المعلومات وتكون مقبولة من الجمهور في البوسنة والهرسك، ستكون هناك حاجة إلى فترة أولية مدتها خمس سنوات. وعلى حد قولها، لا ينبغي، على الأقل في الفترة الأولى، أن تكون المواد تحت الملكية المحلية. ويقترح مدير مبادرات المجتمع المدني، واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، أن الحل الأمثل هو إنشاء مركز رئيسي ومراكز فرعية تابعة له. وإذا ارتئي إنشاء مركز رئيسي واحد فقط في سرايفو، فينبغي أن يعمل على نحو يسمح بنقل المعلومات بسهولة من مكان إلى آخر، وذلك للوصول إلى أجزاء من السكان المتضررين الذين لا يتحملون السفر. وأعربت عن اعتقادها بأنه سيكون من الصعب كسب ثقة الضحايا وأن بعضهم لن يثقوا في مراكز المعلومات إذا ما تولت مسؤوليتها منظمات غير حكومية مثل مركز السيدة ناتاشا كانديتش للقانون الإنساني. وترى ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٧٠) أن مؤسسات المحفوظات القائمة في البوسنة والهرسك ستكون مواقع مناسبة. وأعربت عن أنها لا تعتقد بأن المحاكم، التي تعاني من معوقات مالية ودستورية، يمكن أن تصبح مراكز للمعلومات. وإذا لم يكن بمقدور الحكومة توفير إشراف ملائم على هذه المراكز، عندئذ ينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولية توفير نظام للضوابط والموازن. وستكون على الأرجح، أفضل وسيلة لكفالة الحياد

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) السيدة مارغريت برينس، كبيرة مستشاري مكتب الممثل السامي؛ وجيمس رودينخايفير، رئيس قسم حقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(٦٩) السيدة مارغريت برينس، كبيرة مستشاري مكتب الممثل السامي؛ وجيمس رودينخايفير، رئيس قسم حقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(٧٠) السيدة مارغريت برينس، كبيرة مستشاري مكتب الممثل السامي.

والموضوعية، رغم أن هذا الأمر، على أية حال، سيظل يشكل تحدياً في سياق المجتمع في البوسنة والهرسك.

باء - في كرواتيا

١ - المسؤولون

٦٣ - أكد جميع المسؤولين الذين التقيت بهم في كرواتيا رغبتهم في إيواء محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة، تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم لفكرة إقامة مراكز معلومات في بلدان المنطقة بما في ذلك في كرواتيا.

(أ) ممثلو الدولة والحكومة

٦٤ - رّحب مستشار السياسة الخارجية لرئيس كرواتيا^(٧١) بفكرة إقامة مراكز معلومات. وأشار إلى أن المواد العامة المتاحة عبر مراكز المعلومات ذات أهمية بالغة بالنسبة لعامة الناس في المنطقة التي تتعرض في كثير من الأحيان إلى حملات دعائية تشنها وسائط الإعلام وإلى أنشطة مختلف القوى السياسية. وإذا انطلق هذا المشروع قبل ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ (أي قبل نهاية ولاية الرئيس)، فهو سيحظى بتأييد تام من مجلس الرئاسة. ووجه عدد من القوى السياسية انتقادات لاذعة لبعض الأحكام التي أصدرتها المحكمة ولكن تركت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مهمة بوجه عام بالنسبة لكرواتيا، وخاصة لتحديد الأفراد المذنبين بدلاً عن إلقاء اللوم على البلد. ووفقاً لمستشار السياسة الخارجية لرئيس كرواتيا^(٧٢)، يعتبر بناء الثقة بين الناس من أبرز المسائل الموضوعية على المحك. ولا تزال النظرة التي مفادها أن المسألة تتعلق ”بنا“ و ”بهم“ والشعارات من قبيل ”جميعهم على هذه الشاكلة“ قائمة. ويمكن أن تساعد مراكز المعلومات الناس على تخطي ذلك. وساق السيد ياكيتش على ذلك مثال ما حدث عندما أدلى الرئيس ميسيتش بشهادته في المحكمة وهو محاط بتدابير حماية، حيث شرع عامة الناس في التكهن بشأن فحوى أقواله وعما إذا كان قد صرح بأشياء ضد كرواتيا. ووجهت للرئيس انتقادات لاذعة. ونظراً لذلك ولأحداث مماثلة، كرر السيد ياكيتش التأكيد على أهمية إقامة مراكز المعلومات حيث يمكن لعامة الناس الإطلاع على معلومات دقيقة بشأن جلسات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأشار إلى أن ذلك يكتسي أهمية خاصة في كرواتيا لأن جميع القنوات التلفزيونية لم تبث أيًا من

(٧١) السيد توميسلاف ياكيتش، مكتب الرئيس، مستشار الشؤون السياسية لرئيس كرواتيا.

(٧٢) السيد توميسلاف ياكيتش، مكتب الرئيس، مستشار الشؤون السياسية لرئيس كرواتيا.

محاكمات المحكمة. ولهذا، فإن من الصعب جدا على عامة الكرواتيين تكوين رأي استنادا إلى معلومات دقيقة.

٦٥ - ورحبت رئيسة مديرية شؤون الأمم المتحدة بإدارة الشؤون المتعددة الأطراف التابعة لوزارة الخارجية والاندماج الأوروبي^(٧٣) بفكرة إقامة مركز معلومات في كرواتيا وكذلك في بلدان أخرى في المنطقة ورأت أن تلك هي الطريقة المناسبة لجلب سجلات المحكمة إلى المنطقة. ورأت أنه لكي يتم إحراز تقدم في المشروع، يجب تقديم تفاصيل للحكومة بشأن جوانبه التنظيمية والمالية. وأوضحت أنها تفضل فكرة اعتماد نموذج متشابه لسائر المراكز في المنطقة بدلا من إنشاء مراكز معلومات مخصصة.

٦٦ - أما وزير العدل^(٧٤)، فأعرب عن تأييده للمبادرة التي رأى أنها هامة لتركة المحكمة في المنطقة وللمعركة المستمرة ضد الإفلات من العقاب. واستفسر عما إذا كان سيجري إشراك موظفي المحكمة الذي لديهم معرفة جيدة بعملها في مراكز المعلومات. وشدد على أن ذلك قد يكون مهماً من أجل حياد هذا المشروع وقدرته على البقاء. وأوضح أنه يمكن إلحاق مركز المعلومات في كرواتيا بمركز المحفوظات أو بمركز الوثائق المعني "بمخبر الدفاع عن الوطن". وأشار إلى أن الحاجة لإقامة مراكز معلومات في المنطقة ملحة أكثر في البوسنة والهرسك وصربيا ولكنه يعتقد أن بلده ربما كان في موقع يحول له تنفيذ هذا المشروع بشكل أفضل من البوسنة والهرسك. وهو يرى أنه ينبغي تصميم هذا المشروع تحت إشراف الأمم المتحدة التي ينبغي أن تموله لأنه يتعلق بتركة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهو يتوقع أن تكون الدول الأعضاء مستعدة للمساهمة في تمويل هذا المشروع كما هو الشأن بالنسبة لكرواتيا. ومن وجهة نظره، سيكفل دعم الأمم المتحدة استمرارية هذا المشروع وحياده وملكية الدولة له. وعلق رئيس إدارة التعاون الدولي والمساعدة القانونية الدولية والتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية في وزارة العدل^(٧٥) بقوله إن من الصعب في بعض الأحيان، حتى على الخبراء، الاضطلاع بدور في تثقيف عامة الناس. كما تساءل عما سيحدث بالنسبة للمواد المنصوص عليها في المادة ٧٠ بعد إغلاق المحكمة وعما إذا كانت ستعاد إلى من قدموها.

(٧٣) السيدة فوكوفيتش، رئيسة مديرية شؤون الأمم المتحدة بإدارة الشؤون المتعددة الأطراف التابعة لوزارة الخارجية والاندماج الأوروبي.

(٧٤) السيد سيمونوفيتش، وزير العدل في كرواتيا.

(٧٥) السيد ماركويتش، رئيس إدارة التعاون الدولي والمساعدة القانونية الدولية والتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية في وزارة العدل، كرواتيا.

(ب) ممثلو مؤسسات الادعاء العام والقضاء

٦٧ - رحب المدعي العام في كرواتيا^(٧٦) بفكرة تيسير إتاحة السجلات العامة للمحكمة لعامة الناس في المنطقة وخاصة بالنسبة للقضايا التي صدرت أحكام بشأنها. وهو يرى أنه ينبغي أن يكون لكل دولة في المنطقة مركز معلومات. وأشار إلى أن جرائم الحرب موضوع يصعب التوصل بشأنه إلى توافق الآراء. ولا تزال بعض المنظمات غير الحكومية تتجادل بشأن "ضحايانا وضحاياهم"، وذلك ليس فقط في كرواتيا وإنما في المنطقة بأسرها. كما كان من رأيه أن البوسنة والهرسك قد تكون بحاجة أكبر إلى مراكز المعلومات لأنها تكبدت عدد أكبر من الخسائر البشرية ولأن الوضع السياسي فيها أكثر تعقيدا. وشدد على أن المدعين العامين والجهات الفاعلة القضائية في المنطقة اتفقوا على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة وأنه ينبغي متابعة هذه الجهود المشتركة عند إقامة مراكز المعلومات. وينبغي أن تكون كل الدول قادرة على الاطلاع على المعلومات وأن تقدم القدر نفسه من المعلومات وينبغي تفادي أن تكون مراكز المعلومات في خدمة أهداف خفية.

٦٨ - ورحب رئيس المحكمة العليا^(٧٧) بفكرة إقامة مراكز معلومات مشيرا إلى أنه كلما زادت إمكانية الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة كان الأمر أفضل. ونظرا للحاجة إلى قدر كافٍ من التكنولوجيات والمعدات وكذلك إلى ضمان الموضوعية والحياد، ينبغي إقامة مراكز المعلومات تحت إشراف الأمم المتحدة^(٧٨). ولكنه لا يرى بالضرورة أن من الأنسب إقامة مراكز معلومات وفقا لنموذج متشابه في سائر بلدان المنطقة. أما نائبة رئيس المحكمة العليا ورئيسة القسم الجنائي في المحكمة العليا^(٧٩) فترى أنه رغم أن الحكومة تقيم علاقات طيبة مع المنظمات غير الحكومية، فإن تكليفها بالإشراف على مركز المعلومات ليس الخيار الأمثل. ولا شك في أنه ينبغي إشراكها ولكن ذلك لا يعني أن تكون المسؤولة الرئيسية عن المشروع.

(٧٦) السيد بايتش، المدعي العام في كرواتيا.

(٧٧) السيد برانكو هرفاتين، رئيس المحكمة العليا.

(٧٨) أعربت عن الرأي نفسه السيدة أنا غاراسيتش، نائبة رئيس المحكمة العليا والقسم الجنائي في المحكمة العليا.

(٧٩) السيدة أنا غاراسيتش، نائبة رئيس المحكمة العليا ورئيسة القسم الجنائي في المحكمة العليا.

٢ - الأوساط الأكاديمية

٦٩ - يرى السيد إيفو جوزيوفيتش^(٨٠)، الأستاذ في كلية الحقوق بزغرب، أن الاهتمام بمراكز المعلومات سيكون محدودا إلى حد ما في كرواتيا وأن بعض الأكاديميين أو المحامين أو الصحفيين فقط سيولون المسألة اهتماما فعليا. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن شعب كرواتيا منشغل أساسا بحالة الركود الاقتصادي وكذلك لأن هذا المشروع عُرض بعد فوات أوانه بشماني سنوات. ولم يهتم عامة الكرواتيين بأعمال المحكمة إلا عندما أُلقي القبض على كرواتيين. ومع ذلك يعترف السيد جوزيوفيتش بالحاجة إلى إقامة مركز معلومات يكون مفيدا جدا لجيل جديد من طلاب القانون، وشدد على أن تأثير المحكمة على النظام القانوني في المنطقة إيجابي جدا.

٣ - ممثلو المنظمات غير الحكومية

٧٠ - التقيتُ في زغرب بعدة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان: وهي مركز حقوق الإنسان؛ ومنظمة دوكومنتا "Documenta"؛ ومركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسبيك؛ واللجنة المدنية لحقوق الإنسان. ومن الواضح أن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل في ظل التأزر وقد أعربت عن اهتمام كبير بإقامة مراكز معلومات في المنطقة وبإمكانية الاطلاع على الوثائق القيمة التي جمعتها المحكمة وأنتجتها^(٨١). وأعربت جميعها عن رغبتها في أن تصبح من شركاء هذا المركز حتى أنها ألححت إلى أن مركز حقوق الإنسان مؤسسة ملائمة لاستضافة مركز معلومات. وأشار مدير مركز حقوق الإنسان إلى أنه ينبغي أن يكون لمراكز المعلومات تنظيم يشمل مجلس رقابة أو مجلسا استشاريا يضم مسؤولين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وخبراء مستقلين. وأوضح أنه نظرا إلى أن المحكمة لا تزال لا تتمتع بشعبية في كرواتيا، فينبغي للحكومة بكل تأكيد المشاركة عبر ممثل وزارة العدل مثلا^(٨٢).

٧١ - وأكد هذا الاجتماع أيضا على أهمية أن يؤدي هذا المشروع إلى إعداد نسخ لمحاضر الجلسات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تُطرح أسئلة على منظمة دوكومنتا عما إذا كانت هذه المحاضر متاحة باللغات البوسنية والكرواتية والصربية.

(٨٠) ترأس السيد جوزيوفيتش مشروعاً يهدف لإعداد وثائق عن جرائم الحرب وكان ذلك بدعم من السلطات الهولندية إلا أنه فشل بسبب نقص الموارد. وهو رئيس كرواتيا المنتخب حديثاً.

(٨١) السيد فيسنا ترسليتش، من منظمة Documenta.

(٨٢) السيد تين غازيفودا، مدير مركز حقوق الإنسان.

وترى هذه المنظمة غير الحكومية أن من الأنسب إتاحة وثائق إلكترونية لأنها تساعد على تعميم المواد على جميع الشركاء المعنيين بما في ذلك محفوظات الدولة ومركز حقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بأهمية تيسير الاطلاع على المواد في المناطق الأكثر تضررا من الحرب والجرائم فيرى مركز السلام، أنه ينبغي مراعاة المناخ السياسي المحلي الذي قد يكون معارضا لفكرة إقامة مركز معلومات مثلما هو الشأن في أوسيبك، معقل حرب برانيمير غلافاس^(٨٣).

٧٢ - وأشار ممثل اللجنة المدنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تعمل عن كثب مع منظمة دو كوماتنا ومع مركز السلام في أوسيبك، إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين فعله ليدرك عامة الناس أهمية محاكمة مجرمي الحرب ومعاقبتهم وما فعلته المحكمة إلى حد الآن. على الرغم من أن الأحكام تبت في الوقائع وينبغي أن تكون ضمانا للموضوعية، فإن الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما برحت تؤول وتستخدم لخدمة أهداف سياسية خفية ولا تزال مواضيع تتسم بالحساسية. إلا أن الوضع الراهن في كرواتيا قد تغير، ولم يعد عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يثير إشكالا، خاصة في هذه الفترة التي تحاول كرواتيا فيها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولهذا، فإن الوقت مناسب لإقامة مراكز معلومات^(٨٤). ويرى المحاور نفسه أن بوسع المنظمات غير الحكومية القيام بدور لتغيير نظرة عامة الناس. وذكر أنه يتوقع الحصول على دعم من مراكز المعلومات، خاصة إذا تمكنت من تنظيم محاضرات ونقاشات وموائد مستديرة في مقار المراكز أو في أماكن أخرى. وهذه الأعمال لا تعزز فقط تركة المحكمة وإنما تكمل أيضا العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية لإقامة مجتمع مؤهل بشكل أفضل لمقاومة نزعة إثارة نزاعات في المنطقة^(٨٥).

٧٣ - أما مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسيبك فيرى أن هناك أربعة أطراف جديدة بالإشراك في هذا المشروع بشكل رئيسي: وهي المنظمات غير الحكومية والحكومة والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة. فالمنظمات غير الحكومية ضرورية لمواجهة الماضي ويجب إشراكها؛ وينبغي للحكومة تمويل المشروع وضمان قدرته على البقاء، ويمكن أن تساعد أكاديمية القانون على كفالة نشر الاجتهادات؛ وأخيرا ينبغي إشراك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة/الأمم المتحدة في تنفيذ المشروع في المنطقة^(٨٦). وأوضحت ممثلة

(٨٣) السيدة كاتارينا كروهونيا، مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسيبك.

(٨٤) السيد زوران بوسيتش، من المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم اللجنة المدنية لحقوق الإنسان.

(٨٥) السيد زوران بوسيتش، من المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم اللجنة المدنية لحقوق الإنسان؛ والسيدة كاتارينا كروهونيا، من مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسيبك.

(٨٦) السيدة كاتارينا كروهونيا، من مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسيبك.

عن مركز السلام، الذي تتمثل مهمته في متابعة المحاكمات في قضايا جرائم الحرب التي تقوم بها المحاكم في كرواتيا، أنها تعتقد أن الاطلاع على وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضروري لتحسين عمل المدعين العامين في كرواتيا، خاصة نظراً لعدم وجود محكمة تابعة للدولة متخصصة في جرائم الحرب^(٨٧). والضحايا غير راضين عن عدم إجراء تحقيقات بشأن الجرائم الخطيرة وعن أن التحقيقات، إذا فُتحت، تواجه العديد من العقبات. وقد استعان بعض ضحايا الجرائم التي ارتكبت في سوتين كثيراً بالمعلومات المتاحة عن قضايا أوفتشارا، وسيؤدي تيسير الاطلاع على الأدلة التي جمعتها المحكمة الدولية بكل تأكيد إلى مساعدة القضايا التي لم يتم التحقيق فيها بالقدر الكافي^(٨٨).

٤ - مثلو محفوظات الدولة الكرواتية

٧٤ - أفاد رئيس مركز الوثائق التذكاري الكرواتي لحرب الدفاع عن الوطن^(٨٩) بأن مؤسسته تتابع عن كثب إعداد الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واعتبر أنه ينبغي إتاحة وصول الوثائق التي يتضمنها هذا الموقع على نطاق أوسع إلى الجمهور في كرواتيا. ومن المؤكد أن إنشاء مركز للمعلومات يسهل ذلك. وأعربت موظفة أقدم في المحفوظات^(٩٠) عن تأييدها لفكرة إضافة مجموعة كاملة من النسخ المصدقة إلكترونياً من السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مجموعة الوثائق في محفوظات الدولة، التي تتضمن بالفعل محفوظات رقمية كبيرة، بما فيها عدد من الوثائق المصدقة الصادرة عن هذه المحكمة. وتتميز هذه المحفوظات بهيكل متطور لتلقي الوثائق في شكل إلكتروني، وبمعدات وبرامجيات متطورة، ولكن المشكلة تكمن في صيانة هذه المعدات. وتوجد فيها قاعة مطالعة مفتوحة للجمهور تتسع لـ ١٦٠ شخصاً. وتضم هذه المحفوظات أيضاً موظفين مهنيين تلقوا تدريباً جيداً لمساعدة الزوار وإرشادهم. والعقبة الفعلية الوحيدة هي مالية. وإذا كانت الأمم المتحدة مهتمة بإيداع سجلاتها العامة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في محفوظات الدولة، سيكون من الأهمية بمكان على وجه الخصوص توضيح حجم الحيز المطلوب نظراً إلى أن محفوظات الدولة تستخدم بالفعل ١٢ تيرابايت وستبرز على الأرجح الحاجة إلى حيز إضافي ومعدات إضافية على حد سواء.

(٨٧) السيدة فيسيلنكا كاستراتوفيتش، من مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسبيك.

(٨٨) السيدة فيسيلنكا كاستراتوفيتش، من مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان بأوسبيك.

(٨٩) السيد أنتي نازور، رئيس مركز الوثائق التذكاري الكرواتي لحرب الدفاع عن الوطن.

(٩٠) السيدة فلاتكا ليميتش، موظفة محفوظات أقدم، رئيسة إدارة الإعلام والاتصال والسجلات في دائرة التنمية والتوثيق.

ويمكن لمجموعة السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تشكل جزءاً من نظام المحفوظات الوطنية، ويجري حالياً دمج مائتي مؤسسة في قاعدة البيانات نفسها. ويمكن فصل مواد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضاً باستخدام بوابة مختلفة.

٥ - رابطات الضحايا

٧٥ - رحب رئيس اتحاد رابطات أسير المحتجزين والمفقودين في حرب الدفاع عن الوطن^(٩١) بفكرة إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة. وعلى الرغم من انتقاده الشديد للخطة التي يتبعها المدعي العام لتحديد الأشخاص الذين سيحاكمون أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد أعرب عن اقتناعه بأهمية تعزيز الاطلاع على الجرائم المرتكبة في كرواتيا. وقال إن شغله الشاغل هو إيجاد السبل المناسبة لتقريب المعلومات من السكان المتضررين في أماكن غير زغرب. وأعرب أيضاً عن قلقه بشأن المشاكل التي قد يتسبب بها إنشاء هذه المراكز في المنطقة، بعد مرور ١٧ عاماً على بداية الحرب، إذا لم يحصل تحت إشراف المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة أو الأمم المتحدة. وأعرب عن خشيته من أن يدفع التحيز بشأن الأحداث بلدان يوغوسلافيا السابقة إلى الاكتفاء بعرض وجهة نظرها بشأن ما جرى في مركز المعلومات الخاص بكل منها.

٧٦ - وشددت ممثلة رابطة أمهات فوكوفار المعنية بمسألة الأشخاص المفقودين^(٩٢) على أن وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تثير اهتمام كرواتيا وتتسم بالأهمية لعمل رابطات مثل رابطتها. وتساءلت منتقدة ما إذا كانت المحكمة والولايات القضائية المحلية في الواقع تحترم القانون (بالإشارة إلى محاكمات أوفتشارا في بلغراد) وقالت إنه كثيراً ما يتراءى للضحايا أنه لم يتم إحقاق للحق. وأكدت أن سجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وسجلات المحاكم المحلية، ولا سيما محاضر الجلسات، هي أفضل مصدر للمعلومات من أجل المساعدة على تحديد مواقع المقابر الجماعية والأشخاص المفقودين. ولذلك، ينبغي إنشاء مركز واحد للمعلومات على الأقل في كرواتيا يتضمن جميع المواد ذات الصلة بجرائم الحرب والأحداث التي جرت في كرواتيا. وشددت على أن ثقة الجمهور بمراكز المعلومات سوف تعتمد على إطارها التنظيمي وما إذا كانت هذه المراكز ستخضع لإشراف الحكومة أو القطاع الخاص. واعتبرت أنه ينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية بصفتها جهات

(٩١) السيد بسينيتشا، رئيس اتحاد رابطات أسير المحتجزين والمفقودين في حرب الدفاع عن الوطن.

(٩٢) السيدة ليليانا ألفير، رابطة أمهات فوكوفار.

استشارية لمراكز المعلومات لمنع الحكومات من إساءة استعمال هذه المراكز أو استغلالها لمآرب سياسية ولأغراض الدعاية. وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي إشراك لجنة أو مجلس إدارة لإعطاء التوجيهات بشأن استراتيجية مراكز المعلومات في الإشراف على هذه المراكز. ورأت أن على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المشاركة في عمل المركز، على الأقل في مرحلته الأولى، نظراً إلى أن المعلومات تتعلق بتركها، وتتطلب الاستعانة بالخبرات. وسوف يكفل إشراك موظفي المحكمة جودة المعلومات التي تقدمها مراكز المعلومات وموضوعيتها وإمكانية حصول جميع الفئات المستهدفة عليها. وينبغي أن تتبادل مراكز المعلومات التقارير المتعلقة بنشاطها وعدد زوارها وفعالية أنشطة التوعية التي تضطلع بها. ويمكن للموظفين المحليين، بعد انقضاء فترة من الزمن، أن يتسلموا هذه المهام^(٩٣).

٦ - ممثلو المجتمع الدولي

٧٧ - أعرب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامه بالمشروع وعن عزمه على المساعدة في إنشاء مركز للمعلومات في زغرب. وأكد أن وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا ليس متوقعاً إلا حتى ٢٠١٢، ولكن البرنامج الإنمائي يمكن أن يساعد قطعاً، إلى أن يحين ذلك، في المرحلة الأولى الرئيسية للمشروع^(٩٤). وأعرب ممثل المفوضية الأوروبية أيضاً عن اهتمامه بإقامة شراكة ممكنة مع أحد مراكز المعلومات، ولا سيما استعداداً لعضوية كرواتيا في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً^(٩٥). ولقد قمت بزيارة إلى مركز الاتحاد الأوروبي في زغرب^(٩٦)، الذي صُمم على أنه مركز إعلامي "واجهة"، وجُهِز تجهيزاً جيداً بالمعدات على وجه الخصوص (نسخ ورقية من الوثائق المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، ونقاط استخدام الحاسوب، وقاعة اجتماعات مزودة بمقصورات للترجمة الشفوية، وموظفون متدربون يعملون بدوام كامل، على سبيل المثال). ويستقبل هذا المركز حالياً نحو ١٥ إلى ٢٠ زائراً في الأسبوع، وهو عدد ضئيل بالنظر إلى أن عضوية كرواتيا في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً هي من أكثر المواضيع الساخنة في البلد.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) السيد يوري أتاناسوف، الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كرواتيا.

(٩٥) السيد باولو بيريتزي، مستشار، رئيس قسم العمليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والعدالة والشؤون الداخلية والمجتمع المدني، وفد المفوضية الأوروبية في كرواتيا.

(٩٦) زيارة بمساعدة السيدة أفيش بينيس.

جيم - في صربيا

١ - المسؤولون

(أ) ممثلو الحكومة

٧٨ - شدّد وزير العمل والتشغيل والشؤون الاجتماعية^(٩٧) على أن مراكز المعلومات لا يمكن أن تمضي قدماً في صربيا بدون دعم الدولة، وأنه ليس بعد في وضع يخوله القول ما إذا كانت الحكومة ستدعم هذه المبادرة، نظراً إلى الطبيعة الفائقة الحساسية للمسألة الموضوعية على المحك والظروف السياسية ووضع الرأي العام في صربيا. وأكد أيضاً موقف الحكومة وضرورة بقاء محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مكان محايد خارج المنطقة. وفي ما يتعلق بوضع الرأي العام، شدّد على أن الأمور تبدو وكأن الحرب وضعت أوزارها بالأمس فقط. فكل شيء يبدو تحت السيطرة في ظاهر الأمر ولكنه ليس كذلك في باطنه. إلا أنه يرى شخصياً أنه لا بد من مواجهة الماضي من أجل تعزيز المصالحة. وفي ما يتعلق بالطابع الحساس لهذا الموضوع، وعلى الرغم من أنه يتعين إتاحة اطلاع الجمهور على جميع الوثائق المقدّمة إلى المحكمة، يبرز خطر إثارة الوضع وتقديم جرعة مفرطة من المعلومات. وإذا حظي المشروع بالتأييد، فسيتيح استباق جميع المشاكل لتفادي الأخطاء منذ البداية. ودعاي الوزير إلى عقد المزيد من الاجتماعات مع معاونيه^(٩٨)، بمن فيهم مدير المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(٩٩). وختم كلامه بقوله إنه قد يكون من المتوقع أن تشارك صربيا، نظراً إلى كمية الوثائق التي قدمتها إلى المحكمة، مشاركة نشطة في هذا المشروع لو أريد له المضي قدماً.

٧٩ - وكانت سرية الوثائق من دواعي القلق الرئيسية التي أعرب عنها مدير المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من إدراكه بأن مراكز المعلومات سوف تتيح فقط الوصول إلى السجلات العامة، فقد أعرب عن قلقه من أن تصبح الوثائق التي قدمتها صربيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدون أن تطلب إضفاء صفة السرية عليها أثناء جلسات هذه المحكمة متاحة للجمهور في صربيا عن طريق مراكز المعلومات. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إثارة الوضع. وأعطى مثلاً على ذلك الوثائق المطوّلة التي أرسلتها صربيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدون أن

(٩٧) السيد راسم ليايتش، وزير العمل والعمالة والشؤون الاجتماعية.

(٩٨) السيد دوشان إيغنياتوفيتش، مدير المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومستشاره السيد يوفان نيتيتش.

(٩٩) السيد دوشان إيغنياتوفيتش، مدير المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

تطلب تدابير حماية ولم يستخدم منها في المحكمة أو يقتبس في أحكامها سوى جملتين، ولكن هذه الوثائق متاحة كمستندات عامة معروضة بنصها الكامل. ولم يكن يعلم أن هذه المستندات العامة المعروضة قد وضعت بالفعل في قاعدة البيانات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتاحة إلكترونياً فور الانتهاء من المحاكمات. وأفاد أن مشروع إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة، ومن ضمنها في صربيا، قابل للاستمرار، وصربيا تود أن تشارك فيه. إلا أنه لا بد من التخطيط لهذا المشروع بروية، وأن تكون ملكيته للحكومة لأن على الدول أن تعزز تركة المحكمة. وأعرب عن قلقه بشأن التعليق الذي أدلى به الرئيس روبنسون ومفاده أن يوغوسلافيا السابقة سوف تكون مقراً محتملاً لحفوظات المحكمة. وذكر على سبيل المثال أن الوثيقة الأصلية الوحيدة لاتفاق دايتون المحفوظة في سراييفو قد فقدت.

(ب) ممثلو مؤسسات الادعاء والقضاء

٨٠ - خلافاً لآراء مسؤولي الادعاء والقضاء الذين اجتمعت بهم في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وفي ما عدا الرئيس بالنيابة لمحكمة بلغراد المحلية ورئيس دائرة جرائم الحرب، تساءل من تحاورت معهم من القضاء الصربي عن السبب الذي يدعو إلى اعتبارهم محاورين صالحين تُطلب مشورتهم في ما يتعلق بإنشاء مراكز للمعلومات في صربيا. وقد يعزى ذلك إلى أن بعضهم يحل محل زميل آخر^(١٠٠) و/أو يعترف بأنه ليس مهياً لمناقشة مسألة غير مسألة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحديداً^(١٠١). وأفاد نائب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا أن مراكز المعلومات لن تكون مفيدة لهيئات الادعاء الصربية^(١٠٢). ورأى الرئيس بالنيابة لمحكمة بلغراد المحلية ورئيس دائرة جرائم الحرب بأن من الأفضل أن يكون مقر مركز المعلومات في مقر محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف تجنب تعدد سجلات المحكمة وتشتتها في أكثر من مكان. وأشار إلى أن موقف الحكومة يتمثل في استضافة محفوظات هذه المحكمة في لاهاي مع آلية تصريف الأعمال. ولكنه رأى أنه إذا اقتصر المشروع على توفير الوصول الإلكتروني إلى السجلات العامة للمحكمة، فثمة مؤسسات في صربيا يمكنها أن توفر ذلك. ولن يكون هذا النشر للسجلات العامة للمحكمة مفيداً لتوعية الجمهور فحسب، بل سيشكل كذلك جزءاً من توفير سبل الانتصاف للضحايا والشهود. وعلى الرغم من إدراكه لأن أغلبية السكان لا تفهم بسهولة

(١٠٠) السيد فيزليين مرداك، نائب المدعي العام لجرائم الحرب (الذي حل محل السيد فوتشيفتش، المدعي العام لجرائم الحرب، خلال الاجتماع).

(١٠١) السيد نوفيكا بيكوفيتش، رئيس لجنة المحكمة الجنائية في المحكمة العليا الصربية.

(١٠٢) السيد فيزليين مرداك.

المصطلحات القانونية للأحكام الصادرة عن المحكمة، فهو لا يؤيد أن تقوم مراكز المعلومات بتقديم مقتطفات من الوقائع الواردة في الأحكام، أو الخوض في مناظرات، أو مقارنة القضايا، وذلك بسبب حساسية الموضوع. ورأت مستشارة المدعي العام لجرائم الحرب^(١٠٣) بأن موقف الرأي العام الصربي تغير بالفعل في ما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب، وذلك بفضل عمل العناصر الفاعلة في الادعاء والقضاء المشاركة في مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم الحرب. إلا أنها أعربت عن خشيتها من أنه إذا منحت الوثائق التي تعتبرها المحكمة عامة صفة السرية في صربيا، فلن يكون بإمكان مراكز المعلومات أن تضع هذه الوثائق بمتناول الجمهور أو قد تجد هذه المراكز نفسها تخالف القوانين الصربية.

(ج) مسؤولون آخرون

٨١ - أعرب المفوض المعني بالمعلومات ذات الأهمية العامة وحماية البيانات الشخصية^(١٠٤) عن اهتمامه البالغ بالمبادرة، وأكد أنه واحد من مجموعة من الأشخاص الذين يفهمون عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويدعمونه منذ البداية. وهو يرى أن وثائق المحكمة ووثائق ثمينة، وتشكل مجموعة من المواد التي ينبغي أن يتعلم منها الكثيرون. ونبّه لحساسية الموضوع في صربيا، فأكد أهمية إتاحة المعلومات عن الجرائم التي تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة للجمهور، وأعطى مثلاً شريط الفيديو الذي يسجل جرائم الإعدام في سربرينيتسا والذي أثار تأثيراً كبيراً في الجمهور في صربيا، حتى وإن أدى أيضاً إلى إثارة الهياج والتزعة القومية. وفي مثل هذا السياق، يكون على مراكز المعلومات أن تؤدي دوراً صعباً إنما أساسياً. ورغم أن من المفهوم أن دور مراكز المعلومات ليس سوى إتاحة الاطلاع على مواد عامة، فقد أعرب عن أسفه لأن دولاً، ومن بينها صربيا، تطلب إضفاء طابع السرية على وثائق معينة، ويستجاب لطلبها. ويرى أنه ينبغي أن يتاح للجمهور الاطلاع دون حدّ على جميع الوثائق، وحيثما يصدر أمر بحفظ السرية، لا ينبغي أن يُطبّق لفترة طويلة من الزمن. وبوجه خاص، لا يوجد سبب لأن تظل الوثائق التي تقدمها صربيا للمحكمة سرية لفترة أطول مما لو أنها ظلت في صربيا. كما أعرب عن أمله بأن يساعد إنشاء مركز للمعلومات في صربيا على كشف غموض العمل الذي تقوم به المحكمة، وإتاحة الفرصة للجمهور لفهم ذلك العمل وكذا الأحداث التي وقعت على نحو أفضل. وكان من رأيه أنه حتى وإن لم ترحب بعض الأحزاب السياسية في صربيا صراحة بالمحكمة، فإنه ينبغي المضي

(١٠٣) السيدة بيسركا تشيفكوفيتش، مستشارة المدعي العام لجرائم الحرب.

(١٠٤) السيد رودوليبوب شابيتش، المفوض المعني بالمعلومات ذات الأهمية العامة وحماية البيانات الشخصية، صربيا.

قدماً للمشروع، رغم أنه يتوقع مواجهة صعوبات سياسية وأيضاً لوجستية في تنفيذه. وأشار إلى أنه يؤيد اتباع نهج إقليمي، ولا يعتقد بأنه يمكن نجاح المشروع، بالنظر إلى الركود الاقتصادي الحالي، بدون دعم مالي من المجتمع الدولي. وهو غير متأكد مما إذا كانت حكومة صربيا ستعرب عن تأييدها للمشروع، بالنظر إلى موقفها السلبي إزاء المحكمة والأمم المتحدة. وأفاد أيضاً بأنه ينبغي للمحكمة أن تبحث عن شركاء في المشروع في إطار المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية من قبيل مركز ناتاشا كانديتش للقانون الإنساني، أو حتى تحالف من المنظمات غير الحكومية. وأعرب في الختام عن ترحيبه الشديد بالمشروع لأنه لا يظن أنه سيكون لدى آلية تصريف الأعمال قدرات كافية للاضطلاع بأنشطة التوعية.

٢ - المكتبات والمحفوظات الوطنية

٨٢ - أعرب مدير المكتبة الوطنية في صربيا^(١٠٥) عن اهتمامه بفكرة إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة. وقال إن مهمة المكتبة الوطنية في صربيا هي جمع جميع المواد التي تُنتج في صربيا وباللغة الصربية، وكذا الوثائق التي تُنشَر عن صربيا. ولذلك، فالتسجيلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الصادرة باللغات البوسنية والكرواتية والصربية هي محط اهتمام كبير للمكتبة الوطنية في صربيا، التي تؤيد أن تصبح وديعة لتجميع هذه المواد وإتاحتها للاطلاع عليها. واقترحت نائبة مدير المكتبة الوطنية في صربيا^(١٠٦) أن اتباع نهج جيد لإنشاء مراكز للمعلومات سيشمل إنشاء شبكة من ستة مراكز وطنية تقع في ست مؤسسات وطنية، تدعمها الحكومات. وهي تعتقد أنه سيكون هناك المزيد من الدعم للمبادرة في صربيا وفي بلدان أخرى إذا كانت المبادرة إقليمية وقائمة على اتصالات جيدة مع مناطق أخرى.

٣ - ممثلو المنظمات غير الحكومية

٨٣ - اجتمعت بممثلي مركز القانون الإنساني، ولجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان، ولجنة هلسنكي لحقوق الإنسان، ومبادرة الشباب المناصرة لحقوق الإنسان.

٨٤ - ورحب ممثل لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان^(١٠٧) بالمبادرة، إلا أنه يحذر من أن صربيا ليست مستعدة بعد لمواجهة ماضيها القريب، وأن الرأي العام لم يزل ينظر إلى المحكمة

(١٠٥) السيد سريتين أوغريتشيتش، مدير المكتبة الوطنية في صربيا.

(١٠٦) السيدة فيسنا إنيك - مالباشا، نائبة مدير المكتبة الوطنية في صربيا، رئيسة قطاع البرامج والمشاريع.

(١٠٧) السيد دوشان بوغدانوفيتش، لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان.

الجناية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بوصفها محكمة سياسية غير قانونية هدفها الوحيد هو إلقاء اللوم على الشعب الصربي.

٨٥ - وأعربت ممثلة لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان^(١٠٨) عن اتفاقها مع رأي زميلها من لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان بأن صربيا في حالة عميقة جداً من الإنكار فيما يتعلق بدورها في التراجع، الأمر الذي تشجعه الدولة. وقالت إن الدولة وهياكلها منظمة بشكل جيد في تفسير ما حدث، بما يجعل المعلومات مراكز عاملاً مساعداً بالفعل في إتاحة اطلاع الجمهور على المعلومات الموضوعية ذات الصلة. وأضافت أن من المؤكد أن مراكز المعلومات ستساعد في عمل المنظمات غير الحكومية.

٨٦ - ورأت رئيسة مركز القانون الإنساني^(١٠٩) أن الوقت قد حان لأن تستعين صربيا بسجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأغراض التحقيق. بيد أنها أبدت تشككها في مدى توافق العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية مع مراكز المعلومات، وهي ترى أنه ينبغي للمحكمة أن تركز على استراتيجيتها للإنجاز. وقالت إن مركز القانون الإنساني جمع مواداً تغطي ٦٠٠٠ يوم من المحاكمات. ويهدف المركز حالياً إلى البدء في برنامج تثقيفي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيكون ذلك باتباع نهج تدريجي، يبدأ أولاً ببرنامج قصير (تتراوح مدته من نصف ساعة إلى ساعة بحد أقصى). ثم سيبدأ المركز برنامجاً للتعاون مع الدولة، ويقدم برامج تثقيفية لموظفيها وموظفي الخدمة المدنية. ولدى سؤالها عما إذا كانت يمكن أن تفكر في الطرق التي يمكن لمراكز المعلومات أن تعمل من خلالها على مساعدة مركز القانون الإنساني في استراتيجيته، مثل إعداد المواد التي تحددها المنظمات غير الحكومية بوصفها مواد مفيدة، قالت إنها ترى أن من المؤكد أن تكون هناك طرق تعمل بها المحكمة على مساعدة المنظمات غير الحكومية، كجزء من نقل تركتها إلى المنطقة. وهي تؤيد الرأي القائل بأن الدولة ليست مستعدة بعد لبرامج التحقيق، وأن للمدعين العامين مصلحة في إخفاء المعلومات. وفيما يتعلق بالمحفوظات، ذكرت أنها لا تشعر بالقلق بشأن مسألة موقعها بل بمسألة إتاحة الاطلاع عليها. وقالت إن وجود مراكز المعلومات في المنطقة، كمستودعات لنسخ المواد العامة، سيكون حقاً أمراً مفيداً، وبخاصة في ضوء المشروع الجاري لإنشاء لجنة إقليمية لتقصي الحقائق (ليوغوسلافيا السابقة). وأعربت عن تشككها بشأن قدرة المحكمة على رقمنة جميع ما لها من مواد مسجلة بالفيديو. وهي تؤكد أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة والتواصل معها سيكون أساسياً لتحسين أنشطة التوعية

(١٠٨) السيدة سونيا بيسيركو، لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان.

(١٠٩) السيدة ناتاشا كانديتش، رئيسة مركز القانون الإنساني.

في المنطقة. وأخيراً، فهي ترى أن الوقت الحالي، مع بداية محاكمة كارادزيتش، هو الوقت المناسب لإنشاء مراكز معلومات في المنطقة، لكن ينبغي لهذه المراكز أن تحترم المبادرة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المشتركة في مجال التحقيق، وألا تتداخل معها. وأضاف السيد بوغدانوفيتش، رداً على تعليق السيدة كانديتش الأخير، أن هناك مجالاً أمام مراكز المعلومات للعمل على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجال التحقيق (الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال). وأشار محاورياً إلى أن كلية الحقوق في صربيا لم تدرج بُعد النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في منهجها الدراسي.

٨٧ - وأكدت مديرة مبادرة الشباب المناصرة لحقوق الإنسان^(١١٠) الأسباب العديدة لأهمية إطلاع صربيا اطلاعاً واسعاً على وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبخاصة لأغراض تثقيف الشباب، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتغيير نظرة الجمهور للدور الذي تؤديه المحكمة. وهي توصي بإجراء مزيد من المشاورات لتحديد أفضل طريقة لإنشاء المراكز، مع مراعاة العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية، وكفالة عدم الإضرار بهذا العمل (خاصة عمل مركز القانون الإنساني). وهي تقترح أن تضع مراكز المعلومات مواد تثقيفية تشمل موجزات للقضايا، في شكل سهل الاستخدام لجمهور عام ليس لديه ثقافة قانونية.

٤ - ممثلو المجتمع الدولي

٨٨ - رحب المستشار القانوني الوطني المعني بجرائم الحرب التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١١١) بالمبادرة، إلا أنه يتوقع أن يلجأ القضاة والحكومة إلى الإعراب عن بعض المخاوف وأشار إلى أنه لا ينبغي النظر لمراكز المعلومات على أنها مجرد مستودع للوثائق، بل ينبغي تطويرها لتصبح مراكز لوسائط الإعلام المتعددة. وأعرب عن تأييده لإنشاء مركز واحد في كل بلد في المنطقة كلها. كما يتوقع أن يكون المشروع مجدياً بقدر أكبر إذا نفذ تحت إشراف الدولة والأمم المتحدة، وليس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إذ أنها تثير ردود أفعال سلبية لدى الجمهور. وذكر أنه ينبغي أن يُخطَّط بعناية، وأن التوقيت المناسب يستلزم الانتظار لحين الانتهاء من جميع المحاكمات الابتدائية. ولم يستطع استبعاد احتمال حدوث ردود أفعال مفرطة من الجمهور. وأعرب عن اعتقاده بأن الجمهور لا يمكن أن يُثَقَّف على نحو صحيح بشأن تركة المحكمة إلا عندما يجري إغلاقها. وأخيراً، فهو يرى

(١١٠) السيدة مايا ستويانوفيتش، مبادرة الشباب المناصرة لحقوق الإنسان.

(١١١) السيد إيفان يوفانوفيتش، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المستشار القانوني الوطني المعني بجرائم الحرب.

أنه ينبغي أن تُصمَّم مراكز المعلومات وفقاً للاحتياجات المعينة للبلدان، وينبغي أن تختلف في صربيا، عنها في البوسنة والهرسك، وكرواتيا. وترى رئيسة إدارة شؤون سيادة القانون وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١١٢) أن مشروع إنشاء مراكز معلومات هو مشروع طويل الأجل. وهي ترى أنه إذا كان من المزمع توقيف ملاديتش، سيكون من الأفضل تأجيل نقطة بداية المشروع. كما أوصت بأن يُحدَّد بعناية التوقيت الأفضل لبدء المشروع إذ إنه سيكون من المؤسف إفساد مبادرة جيدة جداً كهذه بالبدء في توقيت غير مناسب. وفيما يتعلق بملكية المشروع، فهي ترى أنه ينبغي أن تكون الدولة هي المالك، إلا أنه ينبغي للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بدء هذا المشروع. وهي توصي أخيراً بأن يُضطلع بالمبادرة على الصعيد الإقليمي، وذلك لتجنب التحيز.

٨٩ - وأعربت ممثلة المفوضية الأوروبية التي حضرت الجلسة مع ممثلي المجتمع الدولي أيضاً عن دعمها للمبادرة، واختلفت مع زميلها من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الرأي فيما يتعلق بتوقيت المبادرة. وهي ترى أن الوقت قد حان للاضطلاع بها، وأن مراكز المعلومات ستكون حاسمة الأهمية لعمل الأجهزة القضائية المحلية ولتهيئة بيئة أفضل للعمل. وهي ترى أيضاً أن إجراء محاكمة كاراديتش في صربيا، وما ستثيره من اهتمام، سيجلب مراكز المعلومات أن تزود وسائل الإعلام وأنشطة التوعية بمادة أفضل لتغطية الحدث. وإدراكاً لحساسية المسألة، فهي توصي بالتخطيط والتشاور المتأني مع السلطات. وبمجرد قبول صربيا لملكية المشروع، لن تكون استدامته مدعاة للقلق. وهي ترى أنه ينبغي تعريف المشروع بوصفه أحد مشاريع الأمم المتحدة. وقد اجتمعت على حدة برئيس وفد المفوضية الأوروبية لدى جمهورية صربيا^(١١٣)، الذي طلب إلى أن أفيد به. بموجب عن الكيفية التي يتلاءم بها هذا المشروع مع برنامج التوعية التابع للمحكمة ومع مشروع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي يوشك الاتحاد الأوروبي على البدء في تمويله.

٩٠ - وأشارت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١١٤) إلى مشروعين قام بهما البرنامج هما: دراسة جدوى عن تحديد مواقع المحفوظات في أقاليم يوغوسلافيا السابقة، ومشروع "مفاهيم العدالة" الذي يهدف إلى نقل المعرفة من القطاع الدولي إلى أصحاب المصلحة المحليين. واستناداً إلى تقييمات أجريت في سياق المشروعين، يلزم إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة.

(١١٢) السيدة روث فان رين، رئيسة إدارة شؤون سيادة القانون وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(١١٣) معالي السيد فينسان ديجير، رئيس وفد المفوضية الأوروبية لدى جمهورية صربيا، الذي تولى المنصب مؤخراً في صربيا، وكان سابقاً رئيس وفد المفوضية الأوروبية لدى جمهورية كرواتيا.

(١١٤) السيدة بيليانا ليدنيتشائين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهي توصي بأن تقدّم مراكز المعلومات معلومات عن رواندا، وسيراليون، وكمبوديا، وذلك لتوضيح العمل الذي تقوم به المحاكم التابعة للأمم المتحدة على نطاق أوسع. وهي ترى أيضاً أن مراكز المعلومات مهمة لتأمين تركة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في صربيا، حيث أضيرت صورة الأمم المتحدة بسبب النظرة السلبية إلى عمل المحكمة. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم بيان أن تركة المحكمة تشكل جزءاً من عمل الأمم المتحدة من أجل فائدة الإنسانية. وينبغي لمراكز المعلومات أن تُركّز على الضحايا: فجميع ضحايا انتهاكات القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى في العالم تعرضوا للمعاملة نفسها. وهي ترى أن الوقت قد حان لتثقيف الجمهور. ويسمح مستوى الإلمام بالحاسوب بإمكانية تلبية الاحتياجات من المعلومات عن طريق قواعد البيانات الإلكترونية على الإنترنت. ويجب أيضاً تشغيل الضحايا في المراكز. وهي توصي باتباع نهج مماثل في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا - تحت إشراف إقليمي. وذكرت أخيراً مشروع العدالة الانتقالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو تقييم للظروف في يوغوسلافيا السابقة، ومشروع مثمر للغاية، وهي تقترح أن توجّه دعوة للفريق الذي أجرى الدراسة لحضور افتتاح مراكز المعلومات.

دال - في الجبل الأسود

١ - المسؤولون

(أ) ممثلو الدولة والحكومة

٩١ - اعتبر مستشار رئيس الجبل الأسود لشؤون الأمن الوطني والدفاع^(١١٥) أنه قد يكون من الأفضل وضع مراكز المعلومات في المناطق الأكثر تضرراً من جرائم الحرب. وسيكون هذا المشروع ذا أهمية قصوى بالنسبة إلى البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا. ورغم عدم صدور قرارات اتهم من المحكمة ضد مواطني الجبل الأسود، فإنه لا يستبعد مشاركة الجبل الأسود في ذلك المشروع. وقال إن مراكز المعلومات في رأيه تخدم أساساً أغراضاً تثقيفية. وستكون ذات فائدة مباشرة للأشخاص الذين يعملون في المجال القانوني. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن المشروع أن يساعد مواطني كل بلد في المنطقة على ألا ينسوا الحرب والدروس المستفادة منها أبداً. ويتعاون الجبل الأسود مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتعرضت حكومته للانتقاد دائماً بسبب ذلك التعاون. وفي ضوء ذلك، قد لا يكون الوقت مناسباً لإقامة مركز معلومات في بودغوريتشا.

(١١٥) السيد فوك بوسكوفيتش، مستشار رئيس الجبل الأسود لشؤون الأمن الوطني والدفاع.

٩٢ - وأضاف مستشار رئيس جمهورية الجبل الأسود للشؤون الخارجية^(١١٦) قلقه إلى رد الفعل المحتمل من الجمهور. وحيث أن الحرب لم تجرِ على أراضي الجبل الأسود، وأن الجبل الشاب لا خبرة له بها، فإنه يتوقع عدم اهتمامهم. وفضلا عن ذلك، فقد اعتبر أن مثل تلك المراكز يمكن أن تفيد المؤرخين والباحثين والأكاديميين وطلاب القانون؛ وبمجرد انخفاض حدة التوترات، فإنها ستذكر المواطنين بالماضي القريب للمنطقة.

٩٣ - وأكد سكرتير وزير العدل^(١١٧) أن بلده قد بذل كل جهد ممكن للتعاون مع المحكمة، بما في ذلك تيسير تحقيقاتها. وقال إنه يرى أن تطور القانون الجنائي الدولي يعد تطورا إيجابيا للغاية بالنسبة إلى القضاء المحلي. وعلى المستوى الوطني، قام الجبل الأسود بمحاكمة من ادعى بارتكابهم جرائم حرب، وأبلغ الجمهور بذلك. واعتبر أن الجبل الأسود قد يكون في وضع يمكنه من دعم هذا المشروع، على الرغم من أنه سيحتاج إلى مزيد من التفاصيل. وفي رأيه، أن من المرجح أن المنطقة بأسرها ستؤيد المشروع، على الرغم من أنه قد تقترح نهج مختلفة. وقال إن الميزة الرئيسية التي يتوقعها من هذا المشروع هي مساعدة المنطقة وشعبها على مواجهة ماضيها وحقائق الأحداث التي وقعت، وذلك بهدف استخلاص العبر من ذلك الماضي. والجبل الأسود على اطلاع بالفعل على وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويستخدم بعضها منها؛ ومنذ اتفاق عام ٢٠٠٧ بشأن التعاون، أتاحت له إمكانية الاطلاع على قاعدة البيانات القضائية الخاصة بها. وعلى الرغم من حساسية الموضوع، قال إنه لا يخشى الإساءة الناجمة عن إنشاء مركز للمعلومات في الجبل الأسود، حيث أن مجتمعه له ثقافة منفتحة على الحوار. وينبغي أن يكون نهج ومنهجية مراكز المعلومات مخططين بعناية لضمان الحياد على جميع المستويات. ويجب أن يكون الموظفون العاملون في هذه المراكز مدربين تدريباً جيداً، وعلى دراية بالحقائق التي قررتها المحكمة وبإجراءاتها، والأهم هو أن يكونوا أشخاصاً متمتعين بالزاهة. وسوف يقدم تقريراً إلى وزير العدل، ويتوقع أن يرجع إلى المحكمة على نحو أكثر تحديداً بشأن هذه المسألة. واختتم كلمته قائلاً إنه حيث أن الجبل الأسود ليس لديه أي قضية مفتوحة مع جيرانه، فإنه يمكن أن يساعد هذا المشروع على الصعيد الإقليمي كذلك.

(١١٦) السيد إيفان ليكوفيتش، مستشار الشؤون الخارجية.

(١١٧) السيد سردجان سبايتش، سكرتير وزير العدل في الجبل الأسود. كما حضرت الاجتماع السيدة سنيانا ماريش، المستشارة المستقلة بوزارة العدل.

(ب) مسؤولو الادعاء والقضاء

٩٤ - تعتقد رئيسة المحكمة العليا^(١١٨) أنه لن يكون من المفيد للجبل الأسود أن يوجد مركز للمعلومات على أراضيه. وقد كان البلد محظوظا لأن الحرب لم تحدث على أراضيه، وتمت معالجة أربع من قضايا جرائم الحرب فقط. وأعربت عن مخاوفها من أن إنشاء مركز للمعلومات في الجبل الأسود سيسبب "إثارة" الكراهية والترعة القومية. وذكرت أن الجبل الأسود يريد المضي صوب المستقبل، ونسيان الأحداث الماضية، لا تذكيره بها. وهذا موقف ليس شائعا في المنطقة، حيث يُعد الحديث عن الماضي وإعادة فتح الجروح القديمة وسيلة لتجنب مواجهة تحديات المستقبل. وتتسم السلطة القضائية في الجبل الأسود بالشفافية في عملها، وتنشر الأحكام عند صدورها على الموقع الإلكتروني للمحكمة. وهناك أيضا تعاون جيد جدا مع السلطات القضائية في المنطقة، ولا سيما في كرواتيا.

٩٥ - وتؤيد المدعية العامة للدولة^(١١٩) فكرة إنشاء مراكز إعلامية في المنطقة، بما في ذلك مركز في الجبل الأسود. ففي رأيها، يمكن أن يكون المشروع مفيدا للخبراء وكذلك لقطاعات الجمهور المهتمة بمعرفة المزيد عن تلك الأحداث. وستكون مراكز المعلومات قنوات ملائمة جدا لإعلام الجمهور، شريطة أن يُضمن حيادها وعدم انحيازها. وإدراكا منها لحساسية الموضوع والمخاطر المرتبطة به، أشارت إلى أنه من أجل الحصول على الثقة، فسيكون من المهم تحديد كيفية تقديم المعلومات ومن الذي سيكون صاحب المعلومات. وبوصفها المدعي العام للدولة، قالت إنها ستكون مهتمة جدا بمعرفة المزيد من أي مركز معلومات حول الإجراءات والممارسات التي تتبعها المحكمة في التعامل مع القضايا. وسيستفيد الجبل الأسود أيضا من تحسين إحاطة ممارسيه القانونيين علما بقانون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإجراءات الدعوى فيها والدروس التي استخلصتها تلك المحكمة. وفيما يخص مصلحة الجمهور العام، قالت إنها تعتقد أنها قد تكون أعلى في البلدان الأخرى في المنطقة مما هي في الجبل الأسود، الذي ليس له إلا أربعة قضايا جارية من قضايا جرائم الحرب. ومع ذلك، فإن الحرب ما زالت موضوعا حساسا في الجبل الأسود، وما زال ضحاياها يعانون من الألم. وقبل عدة سنوات، نُظمت في الجبل الأسود اجتماعات مائدة مستديرة حول أحداث الحرب وأجري نقاش حول إبعاد المسلمين في الجبل الأسود، وكانت ردود الفعل على تلك المناسبات إيجابية. ويوجد مستوى جيد من التعاون بين المدعين العامين

(١١٨) السيدة مدينيكا، رئيسة المحكمة العليا في الجبل الأسود.

(١١٩) السيدة رانكا كارايتش، المدعية العامة للدولة في الجبل الأسود.

في المنطقة، وهم يجتمعون كل سنة في بريوني، كرواتيا، ولديهم قاعدة بيانات مشتركة. وقد سهل ذلك سير قضايا جرائم الحرب المنظورة حاليا.

٢ - ممثلو محفوظات الدولة

٩٦ - وإدراكا من مدير محفوظات الدولة^(١٢٠) لأن زيارتي لا علاقة لها بال محفوظات الأصلية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أعرب عن اهتمام مؤسسته بأن تكون وديعة لنسخ مصدقة من السجلات العامة للمحكمة بأي صيغة من الصيغ، بما في ذلك الصيغة الإلكترونية، نظرا لأهمية هذه المواد بالنسبة للجبل الأسود وكذلك لجميع دول المنطقة. ومع أنه ليس متأكدا من أنه ستكون لديه الاحتياجات المطلوبة من الموظفين والمتطلبات التقنية لمثل هذا المشروع، فإن محفوظات الدولة في الجبل الأسود ستغتنم كل فرصة ممكنة لزيادة قدرتها. وهي حاليا بصدد اعتماد نظام شبكي تستخدمه المحفوظات الكرواتية، وسوف يؤدي هذا النظام الجديد إلى تحسين قدرات التخزين والبحث. وأشار إلى أنه إذا تقرر إنشاء مراكز للمعلومات في أماكن أخرى غير محفوظات الدولة، فإنهم سيكونون مفيدون أيضا كمستشارين نظرا لخبرتهم في التعامل مع الوثائق.

٣ - ممثلو المجتمع الدولي

٩٧ - أعربت رئيسة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الجبل الأسود^(١٢١) عن تأييدها بقوة لفكرة إنشاء مراكز للمعلومات في المنطقة، واعتبرت ذلك وسيلة جيدة لإزالة المفاهيم الخاطئة. ومع ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء توقيت إنشاء هذه المراكز، لأن المنطقة ما زالت غير مستقرة إلى حد كبير، وعلى الرغم من الجهود الجارية المبذولة لبناء نظام ديمقراطي، فإن هذه عملية طويلة. وسيكون من الصعب تجنب مخاطر إساءة استخدام المعلومات التي توفرها مراكز المعلومات لخدمة أهداف سياسية. وتتسم وسائط الإعلام بالميل إلى تشويه الحقيقة، ولم تترسخ بعد على نحو كامل حرية التعبير ومسؤولية جميع الجهات الفاعلة. وفي ضوء ذلك، ينبغي عدم تثبيط إنشاء مراكز المعلومات، بل يجب أن يجري التخطيط لها بعناية. وما زال الرأي العام منقسما بشأن من تقع عليه المسؤوليات وبشأن مسألة الذنب الفردي. ولكي تكسب مراكز المعلومات ثقة الجمهور، فينبغي لها استخدام موظفين مدربين تدريباً جيداً ولديهم معرفة كافية بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

(١٢٠) السيد رادونوفيتش، مدير محفوظات الدولة في الجبل الأسود. وحضرت الاجتماع أيضا السيدة يادرانكا سلهانوفيتش، المديرية المساعدة ل محفوظات الدولة.

(١٢١) سعادة السفير باراسيفا باديسكو، رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجبل الأسود.

السابقة. وأكد مدير برنامج سيادة القانون بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١٢٢) أن إنشاء مراكز للمعلومات قد يكون له تأثير كبير على الجمهور، ولكن ينبغي أيضا مراعاة جميع السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك إمكانية حدوث تأثير سلبي. وقد كان عدد من الأشخاص الموجودين في السلطة في المنطقة مشاركين في الحرب بصورة مباشرة. كما أن العلاقة بين الجبل الأسود وصربيا ما زالت هشة، ومن المهم تجنب تعريضها للخطر. ولذلك، سيكون من الضروري في المرحلة الأولى إقناع المسؤولين من كلا البلدين بفوائد ذلك المشروع.

٩٨ - واعتبر الممثل المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود^(١٢٣) أن إنشاء مراكز المعلومات سيكون خطوة مهمة في نقل تركة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الإقليم. وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون هناك طلب للاطلاع على السجلات العامة للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة من مختلف فئات الجمهور (على سبيل المثال الباحثون وطلاب القانون والهيئات الحكومية). واعتبر أنه قد يكون من الأفضل في الجبل الأسود تنظيم الاطلاع تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل ضمان حيادية المعلومات وتجنب إساءة استخدامها. وسوف يستغرق الأمر سنوات لتغيير أفكار بعض الناس في هذا الإقليم. فما زال كل من الجبل الأسود وصربيا يطوران كيان كل دولة منهما، وينبغي للمرء أن يبذل كل جهد ممكن لتجنب نشر الكراهية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدين. وتساءل أيضا عما إذا كان قد تم النظر في إمكانية إقامة مركز للمعلومات في لاهاي فقط. وهو يرى أن الجامعات أو محفوظات الدولة في الجبل الأسود قد تكون أنسب الأماكن لإقامة مراكز المعلومات.

هاء - في كوسوفو

١ - المسؤولون

٩٩ - أشارت وزيرة العدل^(١٢٤) إلى أنها ليست على استعداد لاتخاذ موقف نهائي من حيث جدوى إنشاء مراكز للمعلومات، لأنها غير مستعدة للقيام بذلك في هذا الوقت. وهي تعتبر أن هذه المبادرة جيدة من حيث المبدأ، ولكنها تأتي بعد فوات الأوان. وكان عدم وجود نصوص ألبانية ورداءة نوعية الترجمات الألبانية من دواعي قلق حقيقي. كما أثار مسألة

(١٢٢) السيدة ساندرا هورينا، مديرة برنامج سيادة القانون بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(١٢٣) سعادة السفير الكسندر أفانيسوف، المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود.

(١٢٤) السيدة نقيب كالماني، وزيرة العدل في كوسوفو (كما حضر الاجتماع السيد أرسيم يانوف، نائب وزير العدل، وعدد من موظفي الوزارة).

حق كوسوفو في استرداد الوثائق الأصلية التي قدمتها إلى المحكمة. ولو قدر أن يمضي المشروع قدماً، فإنها تحبذ أن تتولى إحدى المؤسسات الحكومية المسؤولية عن مراكز الإعلام بدلاً من المنظمات غير الحكومية، وذلك من أجل كفالة استدامتها.

٢ - الأوساط الأكاديمية ومراكز حقوق الإنسان

١٠٠ - ذكر عميد كلية الحقوق في بريشتينا^(١٢٥) أنه يرى أن كوسوفو ستستفيد من إنشاء مركز للمعلومات على أراضيها، وخاصة الأوساط الأكاديمية والطلاب. ومما يؤسف له أن كلية الحقوق، التي تضم أكثر من ٨٠٠٠ طالب، تفتقر حالياً إلى المساحة اللازمة لاستضافة مركز للمعلومات لأنها تشترك مع كلية الاقتصاد في شغل المكان، وستظل كذلك حتى يتم بناء المباني المناسبة على الطرف الآخر من الشارع. ويقوم العميد بتدريس القانون الجنائي، وأحد مواضيعه القانون الجنائي الدولي والجرائم ضد الإنسانية، الذي يغطي اجتهدات المحاكم المختصة. ووجه العميد نقداً لاذعاً للمحكمة، التي يرى أنها تضطلع بدور سياسي بدلاً من أن تضطلع بدور قضائي صرف، وأشار إلى أن الوقائع التي جرت في كوسوفو لم تُحاكم على أنها شروء في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

١٠١ - وأعرب مدير مركز حقوق الإنسان^(١٢٦) عن تأييده لإنشاء مركز للمعلومات في كوسوفو. ورأى أنه مبادرة هامة، يمكن أن تقرب المعلومات التي تتولد من أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المنطقة. فمدينة لاهاي بعيدة جداً، وهناك نقص في المواد المتاحة باللغة الألبانية، الأمر الذي يمثل قصوراً حقيقياً. ولا يتمكن عامة الناس من السفر إلى لاهاي. وأوضح أنه بالرغم من أن مركز حقوق الإنسان ركز في البداية على حقوق الإنسان بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن قيامه بجمع الوثائق قد توسع تدريجياً وأصبح يغطي الآن القانون الدولي الإنساني. وقد اضطلع المركز بجهود هامة لترجمة الوثائق إلى اللغة الألبانية، كما ينظم ويستضيف الحلقات الدراسية. وقد كرست إحدى هذه الحلقات الدراسية، التي نُظمت بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، للقانون الإنساني وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن مركز حقوق الإنسان، الذي يقع في مبنى كلية الحقوق، مفتوح للطلاب، وأيضا للجمهور أو الممارسين وغيرهم من المشاركين في أنشطة التدريب مع مؤسسات أخرى. ويعاني المركز من قيود الميزانية (ليس هناك دعم مالي من الدولة)، وعليه أن يتفاوض بشأن الحصول على الدعم من المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية

(١٢٥) الأستاذ بيرم أوكا، عميد كلية الحقوق، بريشتينا.

(١٢٦) السيد فالون مرادي، مركز حقوق الإنسان، ومقره في كلية الحقوق في بريشتينا.

من أجل كل مناسبة ينظمها. وكذلك، فإنه ليس لدى المركز حسابه الخاص، وعليه أن يتصرف من خلال وزارة التربية والتعليم، التي لا تسمح للمركز أحيانا أن يكون سباقا بقدر ما يرغب أن يكون. ومع ذلك، فهو يرى أنه يمكن اعتبار المركز كمكان مناسب لإيواء مركز المعلومات في كوسوفو. فهو بالإضافة إلى مكتبته ونقاط استعمال الحاسوب، سيكون قادرا على مشاطرة مبانيه ومعداته مع موظف أو اثنين من الموظفين الإضافيين. كما أن لديه غرفة اجتماعات يجري استخدامها من أجل الحلقات الدراسية التدريبية التي ينظمها.

٣ - ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية

١٠٢ - وجه المدير التنفيذي لمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات^(١٢٧) انتقادات شديدة لعمل المحكمة. وهو يرى أن المحكمة تفتقر إلى الاستقلال، وأنها قد فشلت في مهمتها وفقدت مصداقيتها. وأعرب عن رأي مفاده أن الفائدة المتوخاة من مراكز المعلومات في كوسوفو ستكون غير موجودة ما لم يتول تشغيل هذه المراكز موظفون محليون، وألا يكون هدفها الترويج لعمل المحكمة، بل تقديم المواد التي يمكن أن تكون ذات فائدة بالنسبة لكوسوفو. وانتقد بشدة عدم وجود أي إنتاج للنصوص باللغة الألبانية. وقد سمع عن مشروع إنتاج النصوص باللغات البوسنية والكرواتية والصربية، وشدد على أن ذلك يدل على أنه ليس هناك في المحكمة من يهتم بالسكان الألبان في كوسوفو، ومنهم نسبة ٩٠ في المائة من جيل الشباب لا يفهم اللغة الصربية.

٤ - ممثلو المحفوظات

١٠٣ - اعتبر الرئيس التنفيذي لوكالة الدولة للمحفوظات^(١٢٨) أن هناك حاجة لأن تكون كوسوفو الوديعة لنسخ مصدقة من السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورحب بمبادرة إنشاء مراكز المعلومات، وأعرب عن رغبة مؤسسته في التعاون، وفي أن تصبح شريكا في هذا المشروع. وعرض الاتصال مع المحكمة لإبلاغها بالمزيد من الأفكار والمقترحات بعد مهمتي. وإذا ما تم تحديد وكالة الدولة للمحفوظات، على أنها الوديعة الممكنة للسجلات العامة للمحكمة، فلن يكون لديها أي مشكلة في التعامل مع نسخ مصدقة بدلا من النسخ الأصلية. وقد تم إتلاف أو فقدان عدد من الوثائق الأصلية خلال الحرب، وتمت إعادة تشكيل المحفوظات الخاصة بها بمساعدة من المحفوظات الأخرى. وستكون وكالة المحفوظات المكان المنطقي لهذه المواد، نظرا لأنها تضم بين موظفيها خبراء وفنيين، ولديها أيضا

(١٢٧) السيد بيكسهييت ش. شالا، المدير التنفيذي لمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، بريشتينا.

(١٢٨) الدكتور يوسف عثمان، الرئيس التنفيذي لوكالة الدولة للمحفوظات، كوسوفو.

مساحة كافية في أماكن عملها الحالية. كما أن موظفيها معتمدون على تسهيل الحصول على الوثائق. واستفسروا عن كمية الوثائق المعنية (عدد الصفحات وحجمها الإلكتروني - بايت).

٥ - ممثلو المجتمع الدولي

١٠٤ - يرى خبير قانوني من بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو^(١٢٩) أن هناك محامين متفتحين في كوسوفو سيكونون على الأرجح مهتمين جدا في أن تكون لديهم إمكانية الاتصال بمركز للمعلومات في بريشتينا. وتشكل الجامعات أيضا أهدافا مناسبة لأن الطلاب هم أيضا متفتحون وحريصون على الوصول إلى الوثائق القيمة التي يُرجح أن تسهم في تعليمهم. وقد خضع الرأي العام في كوسوفو على مر السنين للعديد من المؤثرات والتدخلات الخارجية، وأن جيل الشباب هو الذي تعلق عليه الآمال. وأشار إلى أن مركز القانون في كوسوفو ربما يكون مهتما بالمشاركة في هذا المشروع.

١٠٥ - وقد التقيت أيضا مع مختلف ممثلي مكتب المفقودين والطب الشرعي ببعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو^(١٣٠). وأوضح الرئيس المشارك للمكتب أنهم حصلوا على ٨٥ ٠٠٠ صفحة من الوثائق من فرق الطب الشرعي للمحكمة. وأتاحت بعض هذه الوثائق أدلة جديدة، وستكون إمكانية الحصول على السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مفيدة للغاية بالنسبة لهم، وكذلك للشهود الذين يعيشون في الخارج. وأعرب عن اعتقاده أن إنشاء مراكز المعلومات بوصفها ديدة للسجلات العامة للمحكمة سيحظى بقبول حسن من جميع المنظمات غير الحكومية التي تعالج قضية الأشخاص المفقودين لأنه سيكون من المفيد بالنسبة لها الحصول على بعض التقارير الخاصة بتشريح الجثث واستخراج الجثث. وقد تلقت بعض الصفحات عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، ولكنها ليست على ما يبدو على اطلاع جيد على قاعدة بيانات المحكمة الجنائية الدولية على الإنترنت. وهناك طلب قوي للحصول على معلومات من عائلات الضحايا، قد تؤدي على الأقل إلى إلقاء مزيد من الضوء على الأحداث، وحتى لو لم تتمكن من الحصول على معلومات دقيقة عن أقاربها المفقودين.

١٠٦ - واعتبر مدير مكتب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للشؤون السياسية^(١٣١) أن وجود مركز معلومات في كوسوفو سيكون ذا فائدة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط

(١٢٩) السيد أندرو باول، خبير قانوني، بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو.

(١٣٠) السيد آلان روبنسون، الرئيس المشارك؛ والسيدة فاليري براسي، مستشار، والسيد روبنسون.

(١٣١) السيد جويلون نايجلي، مدير مكتب الشؤون السياسية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

الجامعية، والمنظمات غير الحكومية التي تعالج قضايا الأشخاص المفقودين. وذكر أنه يتوقع من الحكومة أن تعرب عن بعض المخاوف وألا تكون راغبة في إثارة دعاية كبيرة حول وجود مثل هذا المركز؛ ونظرا لأن وسائل الإعلام مملوكة للدولة، فإنها قد لا تقدم الكثير من الدعم للإعلان عن وجوده. وأضاف أن الوضع في كوسوفو ليس سهلا، وبعض الأشخاص الذين توجد بحقهم تم لا يُحاكمون، والشهود يُهددون، وقد قُتل بعضهم. وأشار إلى الاتصالات الممكنة لمواصلة مناقشة المشروع وحشد الدعم له، بما في ذلك مع السيد راماج، نائب رئيس الوزراء؛ والسيدة إنغيلوس مورينا، رئيسة اللجنة الحكومية المعنية بالمفقودين؛ والسيدة نوسريتا كومونوا، رئيسة الفرع المحلي لمبادرة الأمن الأوروبي؛ ورئيس مكتب المفقودين (نظير لجنة الصليب الأحمر الدولية)؛ ومركز الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات؛ ومعهد كوسوفو للبحوث والتطوير في مجال السياسات الذي يعتبر أكثر اهتماما بقضايا الأمن العام.

١٠٧ - وأشار رئيس أركان البعثة^(١٣٢)، الذي كان معنيا فيما مضى بقضايا الأشخاص المفقودين حتى العام الماضي عندما تولت بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو المسؤولية عنهم، إلى أن السيد راماج، نائب رئيس مجلس الوزراء، سيكون بمثابة جهة قيمة ومؤثرة للاتصال بالنسبة لمشروع إنشاء مركز المعلومات في كوسوفو، لأن لديه مصلحة شخصية للغاية في قضية المفقودين ولأن السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تحتوي على معلومات قيمة لهذه القضية. وذكر أنه غير مقتنع بأن الجمهور سيكون راغبا في معرفة المزيد عن تركة المحكمة الجنائية الدولية وعملها. فالضحايا، وخاصة أولئك الذين فقدوا أفراد أسرهم، يشعرون بالإحباط. وهم لا يرون أنه تم إنجاز الكثير: إذ أنه لا يزال هناك ٨٠٠ ١ شخصا في عداد المفقودين، ولا يزال هناك في المشرحة لسنوات عدة ٤٢٠ جثة مجهولة الهوية. ومع ذلك، فقد أشار إلى أن السيدة بريمكي جركاي، من إحدى مجموعات الضحايا، قد تكون محاورا هاما للتحديث إليها.

١٠٨ - وأعرب مدير مشروع الاحتكام إلى القضاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٣٣)، ومحلل البرامج الوطنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٣٤) عن اهتمامهما بالمشروع، الذي يريان أنه سيكون مناسبا داخل برنامج الاحتكام إلى القضاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوسوفو، الذي يهدف إلى تثقيف المجتمع المدني وزيادة معرفته القانونية بالحقوق وبقضايا العدالة الانتقالية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق

(١٣٢) السيد روبرت سورنسين، رئيس أركان البعثة.

(١٣٣) السيدة ميثولينا تشاترجي، مديرة مشروع اللجوء إلى القضاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٣٤) فيرجينيا دوميتش، مديرة ومحللة البرامج الوطنية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإنسان في شراكة بشأن مسألة المفقودين واستهداف المناطق التي فيها أكبر عدد منهم، في محاولة لتقديم المساعدة القانونية والمعلومات للأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق. وهناك تعاون جيد بينهما وبين غرفة المحامين في كوسوفو، فضلا عن شراكة قوية مع مختلف ممثلي المجتمع المدني. وأشار محلل البرامج الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المفوض السامي لحقوق الإنسان، والسيد بول ميلر والسيد أرغون فيرنيزي، سيكونون جهات اتصال قيمة لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا المشروع.

١٠٩ - واعتبر مستشار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١٣٥)، أن إنشاء مركز للمعلومات في كوسوفو فكرة جيدة، وأنه قد يمارس الضغط على معالجة جرائم الحرب. وهو يرى أن الوقت مناسب لمثل هذا المشروع، أي في الوقت الذي ستقوم فيه المنظمة بتقديم تقرير في شباط/فبراير عن تقييمها لعدد دعاوى جرائم الحرب والعملية التي تمت معالجتها بها ومدى نجاح أو فشل بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو. وصدر آخر تقرير للمنظمة عن المشروع الخاص بجرائم الحرب في عام ٢٠٠٢، وتلاه تقرير عن حالة الشهود في عام ٢٠٠٧. وسيكون تقرير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مكملًا لهذا التقرير. ويتمثل تصور عامة الناس في أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية فشلت في كوسوفو. ومن المتوقع أن يتم في نهاية المطاف تحويل جميع الحالات إلى المؤسسات المحلية، وفي هذا السياق يعتبر إنشاء مركز للمعلومات مفيدًا جدًا.

واو - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

١ - المسؤولون

(أ) ممثل وزارة العدل

١١٠ - أكدت مديرة قسم شؤون القانون الدولي في وزارة العدل^(١٣٦) على التعاون الجيد بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نظرًا لأن وزارة العدل هي همزة الوصل بين السلطة القضائية المحلية والمحكمة الدولية. ومن بين الحالات الثلاث التي قدمت إلى النيابة العامة، والتي تجري معالجتها حاليًا، حالة واحدة هي في مرحلة التحقيق، وأخرى في مرحلة ما قبل المحاكمة، وثالثة بانتظار الحكم. وأعربت

(١٣٥) السيد هنري مكغوين، مستشار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بحضور السيد هارولد دال دامبييه، رئيس قسم رصد النظام القانوني.

(١٣٦) السيدة سنيژانا مويوسوفا، مديرة قسم شؤون القانون الدولي بوزارة العدل، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (كما حضرت الاجتماع السيد سانيا ديموفسكا، مشاركة في القسم).

عن اهتمامها بإبلاغ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بنتائج الدراسة الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان الأخرى. وهي ترى أن المبادرة هي مبادرة جيدة. كما ترى أن الأكاديمية القضائية (هيئة تدريب القضاة والمدعين العامين) ستكون جهة الاتصال المناسبة لأنها تتولى التدريب في مجال القانون الإنساني، وتنظم المؤتمرات.

(ب) مسؤولو الادعاء والقضاء

١١١ - أبدى رئيس المحكمة العليا المقدونية^(١٣٧) حماسا إزاء المبادرة، معتبرا أنها ذات أهمية كبيرة للجمهور في مقدونيا. وفي الواقع، لم يُبث على شاشة التلفزيون المقدونية سوى جزء من المحاكمة الوحيدة التي تتعلق بمقدونيا، ولم تكن هناك أي تغطية مناسبة في وسائل الإعلام، وبالتالي فإن الجمهور لا يزال لم يحصل على معلومات صحيحة عنها. وفيما يتعلق بالمواقع المحتملة في مقدونيا لاستضافة مركز المعلومات، اقترح المكتبة الوطنية لأنها هي المكان الذي يستقبل أكبر عدد من أفراد الجمهور. وإذا ما تقرر إنشاء مركز في سكوبي، فلربما كان استعمال خط هاتفي فرعي أو الأقمار الصناعية المحلية مفيدا. وإدراكا منه للتصور السائد في المنطقة بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي محكمة سياسية، فقد أعرب عن اعتقاده بأهمية دور وسائط الإعلام في هذا التصور الخاطئ، لكن الوقت لم يفت لإعلام الجمهور في المنطقة على نحو أفضل بتركة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويعتبر حاجز اللغة هو أحد العقبات الرئيسية أمام الجمهور لتلقي معلومات دقيقة وذات صلة عن المحكمة وعملها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت. وفي مقدونيا، يتمكن كثير من الناس من فهم اللغة الصربية، ولكن ترجمة المواد ذات الصلة إلى اللغة المقدونية سيكون بالتأكيد مكسبا كبيرا، مما من شأنه أن يزيد الاهتمام والقبول. وهذه المسألة هي أيضا مسألة احترام بالنسبة للشعب المقدوني. وسيكون للترجمة الصحيحة للاجتهادات تأثير كبير حتى بالنسبة للخبراء القانونيين والطلاب. وتساءل عما إذا كان لإنشاء مراكز للمعلومات قيمة بدون ترجمة القضايا التي تُعالج بشكل صحيح. وخلص في النهاية إلى أنه بالرغم من أن القضاء المقدوني قادر على التعامل مع الحالات التي تُحال إليه، فإن تقديم معلومات أفضل للجمهور المقدوني عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من شأنه أن يضع عمل القضاء المحلي في منظوره الصحيح وتحسين صورته لدى الجمهور.

(١٣٧) السيد يوفو فانجيلوفسكي، رئيس المحكمة العليا المقدونية.

١١٢ - ولم يبد المدعي العام^(١٣٨) أي اعتراض من حيث المبدأ على المشروع، وخاصة إذا كان التمويل سيأتي من المجتمع الدولي، ولكنه تساءل عما إذا كان الجمهور سوف يستفيد حقا من إنشاء مركز للمعلومات لأن السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة متاحة بالفعل على الإنترنت. وقال إنه يلمس اهتماما بين الخبراء القانونيين، بما في ذلك الأوساط القانونية المحلية، التي تستفيد بالفعل من أن ٤٠ من القضاة والمدعين العامين يقومون بزيارات ويحضرون حلقات دراسية في لاهاي. أما فيما يتعلق بالجمهور الأوسع، فقد ذكر أنه غير متأكد من أنه سيكون مهتما، واقترح إجراء مزيد من التحليل قبل الشروع في هذا المشروع. ومن المؤكد أن القضايا التي تنظر فيها المحكمة واجتهاداتها، بما في ذلك ما يتعلق بأجزاء أخرى من المنطقة، ستحظى باهتمام طلاب القانون من أجل زيادة معرفتهم بالقانون الجنائي الدولي من الناحيتين الموضوعية والإجرائية.

٢ - ممثلو المحفوظات الوطنية

١١٣ - أشار رئيس دائرة المحفوظات الوطنية المقدونية^(١٣٩) إلى أن الخدمات التي تقدمها مراكز المعلومات قد تتجاوز الدور التقليدي للمحفوظات، لكن مقدونيا ستكون على أي حال مهتمة جدا في الحصول على نسخ من السجلات العامة، سواء في شكل ورقي أو إلكتروني، أو كليهما. ونظرا لعدد النصوص، ذكر أنه يؤيد نقل نسخ مصدقة إلكترونيا. وتساءل عن الحيز الإجمالي اللازم لهذه النصوص، بما في ذلك أشرطة الفيديو الرقمية.

٣ - ممثلو المجتمع المدني

١١٤ - أعربت مديرة مركز الديمقراطية والأمن (معهد البلقان الأوروبي)^(١٤٠)، وهو مؤسسة خاصة للتربية والتعليم لدراسات البلقان الإقليمية والقانون الإنساني، ويقوم أيضا بمعالجة القضايا الجنسانية، عن تأييدها للمبادرة، ولكنها تساءلت عما إذا كان هذا هو أفضل توقيت في ضوء استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وأعربت عن اعتقادها بأن مركز المعلومات قد يساعد على رفع مستوى الوعي العام بتركة المحكمة والنظر إليها أيضا كمصدر محايد للمعلومات من قبل الصحفيين. وذكرت أنها توصي بأن تكون مراكز المعلومات مستقلة عن الدولة. وتقوم كلية الحقوق المقدونية بتدريس القانون الإنساني كموضوع اختياري في السنة الأخيرة من الدراسة. ومن الواضح أن السجلات العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

(١٣٨) السيد يوفان إيليفسكي، المدعي العام لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

(١٣٩) السيد زوران تودوروفسكي، رئيس قسم المحفوظات الوطنية المقدونية.

(١٤٠) السيدة يانا لوزانسكا، مديرة مركز الديمقراطية والأمن. معهد البلقان الأوروبي.

وقواعد البيانات الخاصة باجتهادات المحكمة ستحظى باهتمام كبير من طلبة القانون. وتعمل لجنة الصليب الأحمر المقدونية (فرع سكوبي) في الوقت الراهن على تنفيذ مبادرة تهدف إلى تعزيز القيم الإنسانية. ويجري العمل في المبادرة نفسها في بلغراد في إطار لجنة الصليب الأحمر الوطنية. وأوصت بأن يتم استهداف الصحفيين ودعوتهم لزيارة مركز المعلومات وحضور بعض أنشطته في مجال الدعوة. ونادرا ما تقدم وسائل الإعلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة معلومات جيدة ولا يبدو أنها تهتم بدقتها. وينطبق الأمر في بعض الأحيان على المنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن تكون بياناتها العامة غير دقيقة. وأعربت عن اعتقادها، لأول وهلة، بأنه ينبغي أن يكون هناك تركيز مختلف في كل جزء من أجزاء المنطقة يعكس خصوصية الموقع واهتمامات جمهوره. وليس هناك مركز لتقديم المساعدة للضحايا والشهود في مقدونيا، التي تعاني أيضا من مشاكل مع أقليتها (كطائفة الروما على سبيل المثال، وبعضهم مشردون داخليا). وقالت إنها ستكون بالتأكيد على استعداد للعمل في شراكة مع أي مركز للمعلومات في حال إنشائه في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويمكن أن تساعد على الترويج له عبر موقع البلقان الأوروبي على الإنترنت، الذي يمكن أن يربط المركز بأنشطته.

٤ - ممثلو المجتمع الدولي

١١٥ - التقيت مع اثنين من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٤١) اللذين شجدا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعالج عددا من القضايا مع الحكومة، إلا أنهما غير متأكدين من أن مراكز المعلومات يمكن أن تشكل جزءا من هذه القضايا. وسوف يقومان بإبلاغ المنسق المقيم بالنيابة من أجل مناقشة الموضوع في الاجتماع القادم لفريق الأمم المتحدة القطري. وربما لا يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قادرا على توفير الموظفين أو الموارد. وهناك حاجة للحصول على المعلومات وتوفير إمكانية الحصول عليها في مقدونيا، وهذا هو أحد المجالات المهملة. وفيما يتعلق بمسألة استدامة مراكز المعلومات، حتى ولو تقرر إنشاؤها بتمويل خارجي، سيكون من المفيد أن تكون هناك استراتيجية تنطوي على تقديم مساعدات من الحكومة نظرا لأن هذا المشروع لا يمكن أن ينجح إذا اقتصر على سنة أو سنتين. ولا بد، كخطوة أولى، من تحديد الجهة التي سوف تستضيف مركز المعلومات (على سبيل المثال، الحكومة والمنظمات غير الحكومية). وإذا تمت الموافقة عليها، يمكن بعد ذلك أن يتخذ مزيد من الخطوات لتنفيذها. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بالتعاون مع اليونيسكو

(١٤١) السيدة فيسنا دزوتسكا - بيشيفا، برنامج مساعد الممثل المقيم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة ميهايلا ستويكوسكا، موظفة لشؤون برنامج اللامركزية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واليونيسيف على التثقيف وتعزيز الحوار بين الأعراق. واقترحا الاتصال بنائب رئيس الوزراء لتنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري، وبوزارة الخارجية، وبمعهد الدراسات السياسية والاجتماعية، وبلجنة تقصي الحقائق والمصالحة (مبادرة إقليمية).

١١٦ - وتساءل ممثلون عن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة^(١٤٢) عما إذا كان هناك مبرر لإنشاء مركز معلومات في سكوبي، نظرا لأنه ليس هناك إلا حالة واحدة فقط تتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهناك ثلاث قضايا فقط نظرت فيها المحاكم المحلية أُحيلت إليها من المحكمة الجنائية الدولية. وأشاروا إلى أن السيدة ليديا نيديلكوفاف، رئيسة المحكمة الأساسية الأولى في سكوبي، ستكون الجهة المناسبة للاتصال بشأن هذه القضية لأن الحالات الثلاث قيد البحث، يُنظر فيها في هذه المحكمة، التي ليس أمامها سوى أربع من قضايا جرائم الحرب. ورأوا أن ذلك قد يكون مفيدا ومساعدة للمحكمة نفسها وذا فائدة عرضية للنظام القضائي ككل. وشاركت رئيسة المحكمة الأساسية الأولى في إحدى الزيارات التي قام بها قضاة محليون إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وليس لدى المحكمة الأساسية الأولى متحدث باسمها، ولكن لديها مركز لوسائط الإعلام يهدف إلى الاتصال بالجمهور. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك قدر كبير من الشفافية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ولا يناقش عدد من القضايا علنا. وفي هذا السياق، قد يكون وجود مركز المعلومات مفيدا، وخاصة إذا تم رفع سرية بعض وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية المطاف. ويمكن أن يساعد على تحقيق المصالحة. وفي مقدونيا، لا يزال هناك الكثير من القضايا التي لا يمكن مناقشتها علنا.

(١٤٢) السيدة ليزا تينلي، رئيسة قسم سيادة القانون ببعثة منظمة الأمن والتعاون في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسيد ميريتون باجازيتي.

المرفق باء

قائمة الأشخاص الذين تم الاجتماع بهم في المنطقة

البوسنة والهرسك: ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في سراييفو و ٢٢ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٩ في بانيا لوكا

سراييفو

السيدة دجاجة تابوري، مستشارة السيد زليكو كوميتش، العضو الكرواتي/رئيس مجلس
رئاسة البوسنة والهرسك

السيدة نورا زيميتش، رئيسة مكتب هاريس سيلاديتش، العضو البوسني. مجلس رئاسة
البوسنة والهرسك

السيد بوريس بوها، مستشار نيويسا رادمانوفيتش، العضو الصربي. مجلس رئاسة
البوسنة والهرسك

السيد علي عزت بهمن، رئيس بلدية سراييفو، ومستشاره السيد أمير سولياجيتش

السيد بورو كونيتش، مدير مركز وسائط الإعلام سراييفو

السيد ميرساد توكاتشا، رئيس مركز البحوث والتوثيق

السيدة أديسا كوفاتش، برنامج التوعية. مركز البحوث والتوثيق

السيدة ميربما هوسينوفيتش، صحفية من تقرير العدالة، شبكة البلقان للتحقيق والإبلاغ في
البوسنة والهرسك

السيدة مارغريت برينس، كبيرة مستشاري مكتب الممثل السامي

السيد جيمس روديهافيه، رئيس إدارة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

السيدة ألما ديديتش، مديرة ملف العدل وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة باتريشيا فيستر، مديرة مبادرات المجتمع المدني، اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين

السيد هوسينيا كمبيروفتش، مدير معهد التاريخ

السيد إسماعيل تشيكييتش، مدير معهد أبحاث الجرائم ضد الإنسانية والقانون الدولي

السيد شعبان ظهروفتش، رئيس محفوظات البوسنة والهرسك بالنيابة

السيد سيداليا غوشيتيتش، رئيس قسم محفوظات سرايفو التاريخية وجمعية أخصائيي المحفوظات في البوسنة والهرسك

السيد عصمت أوفيلينا، رئيس المكتبة الوطنية والجامعية في البوسنة والهرسك

السيدة بيديتا إسلاموفتش، المكتبة الوطنية والجامعية في البوسنة والهرسك

بانيا لوكا

السيد يانكو فيليميروفتش، رئيس مركز بحوث جرائم الحرب لجمهورية صربسكا بالنيابة

السيد سيفسكو سافيتش، نائب رئيس مركز بحوث جرائم الحرب بجمهورية صربسكا

السيدة ليليانا رادوسيفتش، رئيسة محفوظات جمهورية صربسكا

السيد رانكو ريزوفيتش، مدير المكتبة الوطنية لجمهورية صربسكا

برانكو تودوروفيتش، رئيس لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في جمهورية صربسكا

السيد مراد طاهروفتش، رئيس اتحاد معتقلي المعسكرات السابقين في البوسنة والهرسك

السيد عيدين راموليتش، الممثل البوسني لإزفور، برييدور

السيد نيديليكو ميتروفيتش، رئيس اتحاد جمهورية صربسكا لجمعيات عائلات المحتجزين

السابقين؛ والسيد برانيسلاف دوكتيتش، رئيس اتحاد معتقلي جمهورية صربسكا السابقين؛

والسيد بورو ميديتش، وهو معتقل سابق في ثكنة فيكتور بوباني في سرايفو

كرواتيا: ٢٣ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في زغرب

السيد توميسلاف ياكيتش، مكتب الرئيس، مستشار السياسة الخارجية لرئيس جمهورية كرواتيا

السيدة فوكوفيتش، رئيسة مديرية الشؤون المتعددة الأطراف بإدارة الأمم المتحدة في وزارة

الخارجية والتكامل الأوروبي

السيد سيمونوفيتش، وزير العدل في كرواتيا

السيد ماركويتش، رئيس إدارة التعاون الدولي والمعونة القانونية الدولية والتعاون مع المحكمة

الجنائية الدولية، وزارة العدل، كرواتيا

السيد بايتش، المدعي العام لكرواتيا

السيد برانكو هرفاتين، رئيس المحكمة العليا

السيدة آنا غاراتيتش، نائبة رئيس المحكمة العليا ورئيسة القسم الجنائي في المحكمة العليا
 السيد يوسيفيتش، أستاذ القانون بكلية زغرب وانتخب مؤخرًا رئيسًا لجمهورية كرواتيا
 السيدة فيسنا تيرسيليتش، الوثائق
 السيد تين غازيفودا، مدير مركز حقوق الإنسان
 السيدة كاتارينا كروهونيا والسيدة فيسيلينكا كاستراتوفتش، مركز السلام واللاعنف
 وحقوق الإنسان أوسبيك
 السيد زوران بوسيتش، لجنة المنظمات غير الحكومية المدنية لحقوق الإنسان
 السيد أنتي ناتور، رئيس مركز الوثائق الكرواتية التذكاري لحرب الدفاع عن الوطن
 السيدة فلاتكا ليميتش، إحصائية محفوظات أقدم، رئيسة قسم المعلومات والاتصالات
 والسجلات والتنمية، دائرة التنمية والتوثيق
 السيد بسينيتشا، رئيس اتحاد جمعيات عائلات المعتقلين والمفقودين في حرب الدفاع عن الوطن
 السيدة ليليانا ألفير، أمهات فوكوفار
 السيد يوري اتاناسوف، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كرواتيا
 السيد باولو بيريزي، مستشار، رئيس عمليات التنمية الاقتصادية والعدالة والشؤون الداخلية،
 والمجتمع المدني، ووفد المفوضية الأوروبية في كرواتيا

صربيا: ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بلغراد

السيد راسم ليايتش، وزير العمل والتشغيل والشؤون الاجتماعية
 السيد دوشان إغنياتوفتش، مدير المجلس الاستشاري الوطني ومستشاره السيد يوفان نيتشيتشيتش
 السيد فيسيلين مرداك، نائب المدعي العام لجرائم الحرب (الذي حل محل السيد
 فوكتشيفيتش، المدعي العام لجرائم الحرب، خلال الاجتماع)
 السيد نوفيتشا بيكوفتش، رئيس لجنة المحكمة الجنائية بالمحكمة العليا في صربيا
 السيدة بيسيكا زيفكوفيتش، مستشار المدعي العام لجرائم الحرب
 السيد رودوبليوب سلبتش، مفوض المعلومات ذات الأهمية العامة وحماية البيانات
 الشخصية، صربيا

السيد سريتين أوغريتسيتش، مدير المكتبة الوطنية في صربيا

السيدة فيسنا إنيك ملباشا، نائبة مدير المكتبة الوطنية في صربيا، رئيسة قطاع البرنامج والمشاريع

السيد دوشان بوغدانوفيتش، (لجنة المحامين عن حقوق الإنسان)

السيدة سونيا بيسيركو، لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان

السيدة ناتاشا كانديتش، رئيسة مركز القانون الإنساني

السيدة مايا ستويانوفيتش، مديرة مبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان

السيد إيفان يوفانوفيتش، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المستشار القانوني الوطني بشأن جرائم الحرب

السيدة روث فان رين، رئيسة إدارة سيادة القانون وحقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

سيادة فنسنت ديغيت، رئيس بعثة المفوضية الأوروبية لدى جمهورية صربيا

السيدة بيليانا ليدينيتشين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجلب الأسود: ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بودغوريتشا

السيد فوك بوسكوفيتش، مستشار رئيس الجبل الأسود لشؤون الأمن الوطني والدفاع

السيد إيفان ليكوفتش، مستشار الشؤون الخارجية

السيد سرديان سبيتش، أمين وزير العدل في الجبل الأسود (حضر الاجتماع كل من السيدة سنيزينا ماريش، المستشار المستقل في وزارة العدل)

السيدة ميدينيشا، رئيسة المحكمة العليا في الجبل الأسود

السيدة رانكا كارابتش، المدعية العامة في الجبل الأسود

السيد رادونوفتش، مدير محفوظات الدولة في الجبل الأسود (كما حضر الاجتماع السيدة جادرانكا سيلهانوفتش، مساعدة مدير محفوظات الدولة)

معالي السفير باراتشيفا باديتشو، رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في الجبل الأسود

السيدة ساندرا هورينا، مدير برنامج سيادة القانون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

معالي السفير ألكسندر أفانيسوف، المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود

كوسوفو: ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بريشتينا

السيدة نقيبة كالماني، وزيرة العدل في كوسوفو (كما حضر الاجتماع السيد أرسيم يانوف، نائب وزير العدل وعدد من موظفي الوزارة)

الأستاذ بيرم أوكا، عميد كلية الحقوق، بريشتينا

السيد فالون مرادي، مركز حقوق الإنسان، ومقره في كلية الحقوق في بريشتينا

السيد بيكسهيت ش. شالا، المدير التنفيذي لمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، بريشتينا

الدكتور يوسف عثمان، الرئيس التنفيذي لوكالة الدولة للمحفوظات، كوسوفو

السيد أندرو باول، خبير قانوني، بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو

السيد آلان روبنسون، الرئيس المشارك؛ والسيدة فاليري براسي، مستشار، والسيد روبنسون

السيد جويلون نايجلي، مدير مكتب الشؤون السياسية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو

السيد روبرت سورنسين، رئيس أركان البعثة

السيدة ميثولينا تشاترجي وفيرجينيا دوميتش، مديرة مشروع اللجوء إلى القضاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة ومحللة البرامج الوطنية

السيد هنري مكغوين، مستشار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بحضور السيد هارولد دال دامبييه، رئيس قسم رصد النظام القانوني

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

السيدة سنيزانا مويوسوفا، مديرة قسم شؤون القانون الدولي بوزارة العدل، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (كما حضرت الاجتماع السيدة سانيا ديموفسكا، مشاركة في القسم)

السيد يوفو فانجيلوفسكي، رئيس المحكمة العليا المقدونية

السيد يوفان إيليفسكي، المدعي العام لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

السيد زوران تودوروفسكي، رئيس قسم المحفوظات الوطنية المقدونية

السيدة يانا لوزانوسكا، مديرة مركز الديمقراطية والأمن بمعهد البلقان الأوروبي
السيدة فيسنا دزوتسكا - بيشيفا، برنامج مساعد الممثل المقيم ببرنامج الأمم المتحدة
الإغاثي، والسيدة ميهايلا ستويكوسكا، موظفة لشؤون برنامج اللامركزية ببرنامج الأمم
المتحدة الإغاثي
السيدة ليزا تينلي، رئيسة قسم سيادة القانون ببعثة منظمة الأمن والتعاون في جمهورية
مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسيد ميريتون باجازيتي
